المركز الإحصائي
لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
GCC-STAT

ملامح وآفاق الأداء الاقتصادي

لمجلس التعاون لدول الخليج العربية لعام 2021م

مايو 2022

تم إعداد هذا الإصدار لخدمة المستخدمين استنادًا إلى دليل الإصدارات الإحصائية

المعتمد من قبل المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

نسخة إلكترونية من الإصدار متاحة على الموقع الإلكتروني للمركز حسب الرابط التالي:

https://www.gccstat.org/ar/statistic/publications/features-of-economic-performance

©شوال 1443هـ ، يونيو 2022م

جميع الحقوق محفوظة

في حالة الاقتباس يرجى الإشارة إلى هذا الإصدار كما يلي:

المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية GCC-STAT، 2022م، التقرير السنوي، ملامح و آفاق الأداء الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لعام 2021م، مسقط – سلطنة عمان.

جميع المراسلات توجه إلى:

المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

ص.ب. 840، مسقط – سلطنة عمان

هاتف: 24346499 968 +

فاكس: 24343228 968 +

البريد الإلكتروني: info@gccstat.org

الصفحة الالكترونية: www.gccstat.org

مقدمة

يسر المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون أن يصدر تقرير ملامح الأداء الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لعام 2021م، حيث يتناول هذا التقرير أداء الاقتصاد الكلي العالمي خلال عام 2021م، ومن ثم أداء الاقتصاد الكلي في مجلس التعاون من ناحية أداء الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات التضخم في أسعار المستهلكين، إضافة إلى بحث التطورات في أسواق الأوراق المالية في مجلس التعاون في ظل انحسار جائحة كوفيد-19 والأثر الإيجابي على القيم السوقية لأسواق الدول الأعضاء، ومؤشرات أداء هذه الأسواق والمؤشر المركب لأسواق مجلس التعاون.

وسيتم كذلك استعراض التطورات النقدية والإجراءات التي اتخذتها السلطات النقدية في مجلس التعاون مثل التغيرات في عرض النقد وصافي الأصول الأجنبية لدى البنوك المركزية الخليجية واستعراض الإجراءات التي استمرت السلطات النقدية في مجلس التعاون بتنفيذها لتعزيز مرحلة التعافي من الجائحة على حركة الأعمال والعملية التنموية عموماً. كما سيتم التطرق إلى عرض التطورات في البنوك التجارية في مجلس التعاون في ظل انحسار جائحة كوفيد-19 من حيث التغير في أصول البنوك التجارية العاملة في القطاع المصرفي الخليجي، وإجمالي الودائع المصرفية، ومحافظ القروض للقطاع الخاص التي تعتبر العصب الرئيسي لتمويل النشاط الاقتصادي. إضافة إلى استعراض أداء كل من الاستثمار الأجنبي المباشر، والقطاع الخارجي من حيث حركة التجارة الخارجية والبينية لمجلس التعاون، وتحويلات العمالة الوافدة، ووضع القوى العاملة في دول مجلس التعاون.

المحتويات

الموضوع	الصفحة
قائمة الأشكال البيانية والجداول	4
ملخص تنفيذي	6
أولاً: أداء الاقتصاد الكلي العالمي	9
ثانياً: أداء الاقتصاد الكلي في مجلس التعاون	10
ثالثاً: التطورات في أسواق الأوراق المالية في مجلس التعاون في ظل انحسار جائحة كوفيد- 19 عام 2021م	13
رابعاً: التطورات النقدية والإجراءات التي اتخذتها السلطات النقدية في مجلس التعاون	18
خامساً: التطورات في البنوك التجارية في مجلس التعاون في ظل انحسار جائحة كوفيد-19	22
سادساً: الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد	28
سابعاً: القطاع الخارجي	30
ثامناً: تحويلات العمالة الو افدة	33
تاسعاً: القوى العاملة	34
مصادر البيانات	37

قائمة الأشكال البيانية والجداول

الشكل	الصفحة
شكل 1: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي بالأسعار الثابتة (%)، 2018-2023م	9
شكل 2: سعر نفط برنت (دولار أميركي/برميل)، يناير 2019- أبريل 2022م	9
شكل 3: معدلات التضخم العالمية (%)، 2016-2023م	10
شكل 4: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لمجلس التعاون بالأسعار الثابتة (%)، 2013-2023م	11
شكل 5: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي لمجلس التعاون بالأسعار الثابتة (%)، 2013-2023م	12
شكل 6: التضخم في أسعار المستهلكين لمجلس التعاون (%)، 2013-2023م	13
شكل 7: المؤشر العام المركب لأداء أسواق المال الخليجية، يناير 2020 – ديسمبر 2021م	13
شكل 8: مؤشرات أداء أسواق المال العالمية (%)، 2021م	14
شكل 9: أداء المؤشر العام لأسواق المال الخليجية (%)، 2021م	14
شكل 10: مجموع القيمة السوقية لأسواق المال الخليجية (مليار دولار أمريكي،%)، 2020-2021م	15
شكل11: المساهمة النسبية للقيمة السوقية لأسواق المال الخليجية، 2021م	15
شكل 12: مساهمة القيمة السوقية لأسواق المال الخليجية في الأسواق العربية العالمية، 2021م	16
شكل 13: المساهمة النسبية لعدد الشركات المدرجة في أسواق المال الخليجية، 2021م	16
شكل 14: المساهمة النسبية لقيمة الأسهم المتداولة في أسواق المال الخليجية، 2021م	17
شكل 15: المساهمة النسبية لعدد الأسهم المتداولة في أسواق المال الخليجية، 2021م	17
شكل 16: عرض النقد في مجلس التعاون (مليار دولار أمريكي)، 2019-2021م	18
شكل 17: معدل النمو السنوي لعرض النقد بمجلس التعاون (%)، يناير 2019 – ديسمبر 2021م	18
شكل 18: معدل النمو السنوي لمكونات عرض النقد م1 بمجلس التعاون (%)، يناير 2019 – ديسمبر 2021م	19
شكل 19: معدل النمو السنوي لعرض النقد م1 بدول مجلس التعاون (%) ، يناير 2020 – ديسمبر 2021م	20
شكل 20: صافي الأصول الأجنبية لدى البنوك المركزية الخليجية، 2021م	21
شكل 21: إجمالي أصول البنوك التجارية العاملة بدول مجلس التعاون، 2020-2021م	22
شكل 22: المساهمة النسبية لدول مجلس التعاون من إجمالي الأصول المصرفية الخليجية (%)، 2021م	23
شكل 23: إجمالي الودائع لدى البنوك التجارية العاملة بمجلس التعاون، 2020-2021م	24
شكل 24: المساهمة النسبية لدول مجلس التعاون من إجمالي الودائع المصرفية الخليجية (%)، 2021م	24
شكل 25: إجمالي القروض المقدمة من قبل البنوك التجارية الخليجية، 2021م	25

الشكل	الصفحة
شكل 26: المساهمة النسبية لدول مجلس التعاون في إجمالي القروض (%)، 2021م	25
شكل 27: قيمة القروض المقدمة من قبل البنوك التجارية الخليجية للقطاع الخاص، 2020 - 2021م	26
شكل 28: معدل كفاية رأس المال بدول مجلس التعاون (%)، 2020 - 2021م	27
شكل 29: نسبة القروض إلى الودائع بدول مجلس التعاون (%)، 2020 - 2021م	27
شكل 30: نسبة القروض المتعثرة بدول مجلس التعاون (%)، 2020 - 2021م	28
شكل 31: الاستثمار الأجنبي المباشر في مجلس التعاون، 2020م	28
شكل 32: رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى مجلس التعاون ونسبته من الإجمالي (%)، 2020م	29
شكل 33: رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى مجلس التعاون نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)، 2020م	29
شكل 34: مصادر الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى مجلس التعاون (%)،2020م	30
شكل 35: حجم التبادل التجاري والميزان التجاري السلعي لمجلس التعاون، 2015-2021م	31
شكل 36: الصادرات السلعية لمجلس التعاون، 2020-2021م	31
شكل 37: الواردات السلعية لمجلس التعاون، 2015-2021م	32
شكل 38: الصادرات الوطنية السلعية البينية غير النفطية (%)، 2015-2021م	32
شكل 39: تحويلات العمالة الو افدة في دول مجلس التعاون، 2015-2021م	33
شكل 40: تحويلات العمالة الو افدة نسبة إلى الناتج المحلي في مجلس التعاون (%)، 2019-2021م	34
شكل 41: التوزيع النسبي للعمالة حسب الجنسية في مجلس التعاون (%)، 2017-2021م	34
شكل 42: نسب تغير العمالة الو افدة في مجلس التعاون (%)، 2017-2021م	35
شكل 43: نسب تغير عدد العمالة الو افدة في دول مجلس التعاون (%)، 2017-2021م	35
شكل 44: معدل البطالة للمواطنين في دول مجلس التعاون (%)، 2017-2021م	36
الجداول	
جدول 1: معدل النمو السنوي لعرض النقد م1 ومكوناته بدول مجلس التعاون (%)، 2021م	19
جدول 2: معدل النمو السنوي لعرض النقد م2 بدول مجلس التعاون (%)، 2021م	20
جدول 3: تحويلات العمالة الو افدة في دول مجلس التعاون (مليار دولار أمريكي، %)، 2019-2021م	33

ملخص تنفيذي

شهد الاقتصاد العالمي في عام 2021م تحسناً ملحوظاً في معدلات النمو الاقتصادي واستعادة النشاط التجاري والاستثماري عقب انكماش اقتصادي وانخفاض كبير في حركة التجارة الدولية خلال عام 2020م جراء انتشار جائحة كوفيد-19 وتداعياتها الاقتصادية والمالية والاجتماعية والصحية والبيئية. وتشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى نمو الناتج الإجمالي العالمي الحقيقي بنسبة 6.1% في عام 2021م، على أعقاب الانخفاض الذي شهده في عام 2020م بنسبة 3.1% نتيجة تداعيات جائحة كوفيد-19، ومن المتوقع أن تبلغ نسبة النمو 3.6% في كل من عام 2022م وعام 2023م. وواصلت أسعار النفط الخام خلال عام 2021م ارتفاعها بعد الانخفاض الذي شهدته بشكل كبير في الربع الأول من عام 2020م جراء تراجع الطلب العالمي، وكذلك سجل أداء الأسواق المالية عموماً تحسناً خلال عام 2021م مقارنة مع العام السابق.

وشهدت دول مجلس التعاون عودة للحركة الاقتصادية والمالية والتجارية خلال عام 2021م، أسوة بغيرها من دول العالم، وذلك نتيجة لنجاح السياسات والتدابير التي اتخذتها دول مجلس التعاون للتعامل مع تداعيات انتشار الجائحة وما أعقب ذلك من إجراءات احترازية اتخذتها هذه الدول لحماية الصحة العامة وضمان سلامة المواطنين، وفي نفس الوقت ضمان استمرار الحركة الاقتصادية الضرورية لحاجات المواطنين والحفاظ على مستواهم المعيشي. وواصلت هذه الدول تطبيق الإجراءات اللازمة واعتماد السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية المناسبة لتعزيز مرحلة التعافي خلال عام 2021م، وللحفاظ على تدفق الاستثمارات وتوفير معدلات السيولة اللازمة في الأسواق المالية وعلى ضمان ملاءة القطاع المصرفي.

وتشير التقديرات التي أعدها المركز الإحصائي الخليجي إلى نمو اقتصاد مجلس التعاون بمعدل 3.4% في عام 2021م إثر التعافي من جائحة كوفيد-19 وعودة النشاط الاقتصادي، وكذلك يشير متوسط توقعات المركز إلى استمرار النمو في عام 2022م ولكن بنسبة أعلى ليصل إلى نحو 5.2% قبل تراجع نسبة النمو إلى 3.6% في عام 2023م. وبلغ معدل التضخم في أسعار المستهلكين في مجلس التعاون في عام 2021م نحو 2.4% مرتفعا عن معدل التضخم المسجل في عام 2020م والبالغ 1.7% مدفوعاً بزيادة وتيرة التعافي من جائحة كوفيد-19 وصعود أسعار النفط الخام بشكل متسارع وزيادة الإنفاق العالمي.

ارتفع المؤشر العام المركب لأداء أسواق المال في مجلس التعاون والذي يقيس أداء أسواق الأوراق المالية الخليجية ككل، ليبلغ 156.8 نقطة في نهاية عام 2021م، مقارنة مع 118.3نقطة في نهاية عام 2020م، وبنسبة نمو بلغت 32.5% وذلك نتيجة لتحسن أداء كافة أسواق دول مجلس التعاون من ناحية زيادة أحجام التداول، وارتفاع أسعار الأسهم والقيم

السوقية لهذه الأسواق، وذلك جراء ارتفاع أسعار النفط والتعافي جزئياً من تداعيات الجائحة التي ظهرت انعكاساتها السلبية على أداء هذه الأسواق بشكل ملحوظ خاصة خلال النصف الأول من عام 2020م. أما مقارنة مع أداء مؤشرات الأسواق العالمية الرئيسية فقد كان ارتفاع المؤشر العام لأسواق مجلس التعاون عام 2021م بنسبة 32.5% أعلى من المؤشرات العالمية الرئيسية والتي تصدرها مؤشر ستاندرد أند بورز (S&Ps) الأمريكي بنحو 26.9% خلال نفس الفترة، تلاه مؤشر ستوكس 600 الأوروبي ومؤشر داو جونز بنحو 22.2% و18.7%، على التوالي.

ومن حيث المؤشرات النقدية، ارتفعت نسب نمو عرض النقد في مجلس التعاون خلال عام 2021م حيث سجل عرض النقد م1 ارتفاعاً بنحو 7.6% وعرض النقد م2 بنحو 4.2% مقارنة مع قيم عرض النقد المماثلة في عام 2020م. ولعبت القرارات والتدابير المالية والنقدية التي طبقتها هذه الدول لتيسير العمل في قطاعاتها المالية دوراً أساسياً في هذا الارتفاع الذي نجم عن تسجيل بند الودائع تحت الطلب وبند النقد المتداول خارج البنوك نسب نمو شهرية عالية نسبياً خلال النصف الأول من عام 2021م مقارنة مع قيمها خلال الأشهر المماثلة من عام 2020م.

ونتيجة للنمو الاقتصادي وتزايد الحركة التجارية والاقتصادية ارتفع مجموع صافي الأصول الأجنبية لدى البنوك المركزية الخليجية (الاحتياطيات الأجنبية) بنهاية عام 2021م حيث بلغ نحو 667.3 مليار دولار أمريكي، أي نمت بنسبة 2.1% مقارنة مع صافي الأصول بنهاية عام 2020م. وكذلك ارتفع إجمالي أصول البنوك العاملة في مجلس التعاون في نهاية عام 2021م إلى نحو 2,735 مليار دولار أميركي، بارتفاع نسبته 7.1% مقارنة مع حجم الأصول بنهاية عام 2020م، وذلك نتيجة ارتفاع أحجام أصول القطاعات المصرفية في كافة دول مجلس التعاون.

وارتفع إجمالي الودائع المصرفية لدى هذه البنوك في نهاية عام 2021م إلى نحو 1,636 مليار دولار أمريكي، بارتفاع نسبته 6.4% مقارنة مع حجم الودائع بنهاية عام 2020م، بالإضافة إلى ارتفاع قيمة القروض التي قدمتها البنوك إلى نحو 1,613 مليار دولار أمريكي، بارتفاع نسبته 7.7% مقارنة مع قيمة القروض الممنوحة في عام 2020م. أما بالنسبة لمؤشرات السلامة المالية للبنوك، وحسب البيانات المتوفرة، حافظ القطاع المصرفي في كافة دول مجلس التعاون خلال عام 2021م على معدلات عالية لكفاية رأس المال تتجاوز الحد الأدنى التنظيمي والمعايير العالمية، وانخفضت نسب القروض المتعثرة من إجمالي القروض في دول مجلس التعاون خلال عام 2021م مقارنة مع عام 2020م، وهذا تطور إيجابي نتيجة تحسن

الأوضاع الاقتصادية عموماً، وحافظت القطاعات المصرفية في دول مجلس التعاون على نفس مستويات معدلات نسب القروض إلى الودائع تقريباً خلال عامي 2020م و2021م.

وفيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر، فقد بلغ إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى دول مجلس التعاون نحو534.6 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2020م، مشكلاً ما نسبته 1.3% من إجمالي أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في العالم. وبلغت قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد إلى مجلس التعاون نحو26.1 مليار دولار أميركي في عام 2020م.

وعلى مستوى التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون في عام 2021م، بلغت قيمةإجمالي الصادرات السلعية الخارجية لدول مجلس التعاون 661.4 مليار دولار أميركي في عام 2021م، بارتفاع نسبته 50.8% مقارنة مع قيمة هذه الصادرات في عام 2020م، وارتفعت كذلك قيم الصادرات السلعية النفطية وغير النفطية وإعادة التصدير خلال عام 2021م مسجلة نسب نمو مرتفعة جداً بعد التراجع الكبير الذي شهدته في عام 2020م، حيث سجلت الصادرات النفطية أعلى نسبة نمو بنحو 59.6% وتلتها الصادرات السلعية الوطنية غير النفطية بنحو 46.3 % وإعادة التصدير بنسبة 29% في عام 2021م.

أما تحويلات العاملين الوافدين في مجلس التعاون إلى الخارج فقد بلغ مجموع التحويلات نحو 127.2 مليار دولار أمريكي في عام 2021م، أي بزيادة بلغت نحو 9.2% عن عام 2020م، وذلك على أعقاب انخفاض في قيمة تحويلات العمالة لأربعة أعوام متتالية منذ عام 2017م. وشكلت تحويلات العاملين من دولة الإمارات العربية المتحدة ما نسبته 37.4% من مجموع تحويلات العاملين في مجلس التعاون في عام 2021م، تلتها المملكة العربية السعودية بنحو 31.3 %.

كما بلغ عدد العاملين في دول مجلس التعاون نحو 28.5 مليون عامل في عام 2021م، مرتفعاً بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ 1.2% خلال الفترة 2017-2021م. شكلت العمالة الوافدة نحو 64% من إجمالي العمالة الكلية في عام 2021م، الأمر الذي يشير إلى أن معدلات التوطين المأمولة لم يتم تحقيقها. وتتباين معدلات البطالة للمواطنين في دول مجلس التعاون حيث سجلت بعض الدول معدلات بطالة عالية في حين شهدت دول أخرى استقرارا في معدل البطالة.

أولاً: أداء الاقتصاد الكلي العالمي

تشير أحدث تقديرات صندوق النقد الدولي الصادرة في أبريل 2022م إلى نمو الناتج الإجمالي العالمي الحقيقي بنسبة 6.1% عام 2021م، على أعقاب الانخفاض الذي شهده في عام 2020م بنسبة 3.1% نتيجة تداعيات جائحة كوفيد-19، ومن المتوقع أن تبلغ نسبة النمو 3.6% في كل من عام 2022م وعام 2023م (شكل 1).

شكل 1: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي بالأسعار الثابتة (%)، 2018-2023م

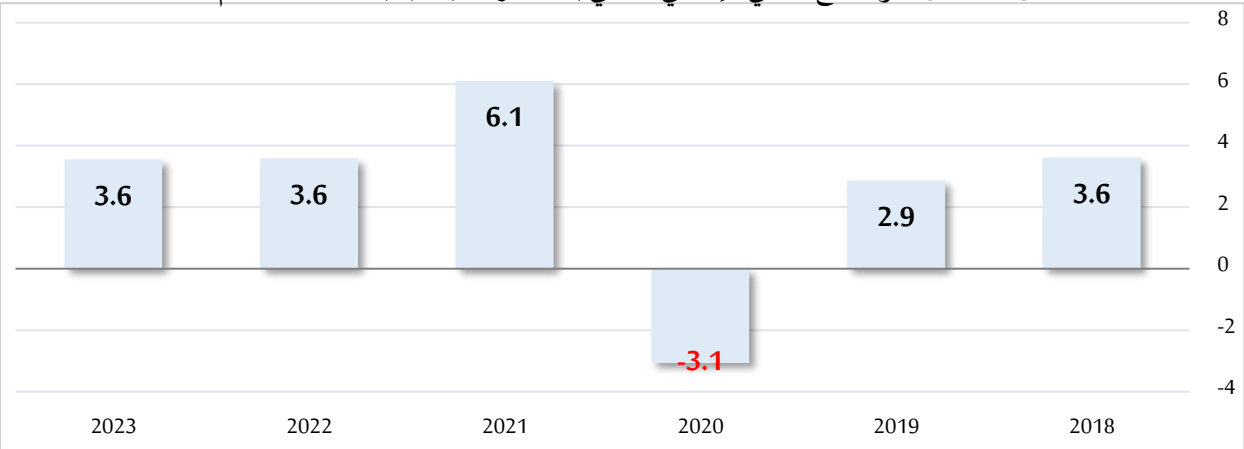

المصدر: صندوق النقد الدولي

وواصلت أسعار النفط الخام خلال عام 2021م ارتفاعها بعد الانخفاض الذي شهدته بشكل كبير في الربع الأول من عام 2020م، جراء تراجع الطلب العالمي على هذه السلعة وانكماش الطلب الإجمالي في الاقتصاد العالمي نتيجة للجائحة وآثارها السلبية. وبلغ متوسط سعر برميل نفط برنت في عام 2021م نحو 71 دولار أميركي مقابل 42 دولار أميركي في عام 2020م، حيث بلغ أدنى مستوى له في شهر أبريل 2020م بنحو 18 دولار أميركي. ومن المتوقع أن يرتفع متوسط سعر النفط بشكل كبير عام 2022م عقب الحرب الروسية-الأوكرانية حيث بلغ نحو 117 دولار أميركي في شهر مارس 2022م (شكل 2).

شكل 2: سعر نفط برنت (دولار أميركي/برميل)، يناير 2019- أبريل 2022م

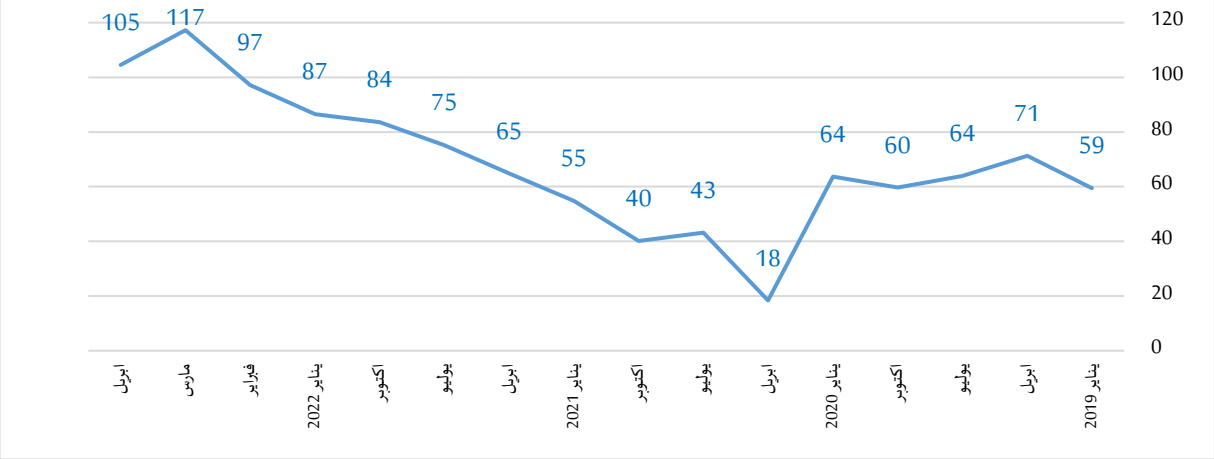

المصدر: وكالة الطاقة الأمريكية

وارتفعت معدلات التضخم العالمي عموماً خلال عام 2021م متأثرة بارتفاع الطلب الإجمالي العالمي والعودة التدريجية للأنشطة الاقتصادية، والاختناقات في سلاسل التوريد العالمية، والذي صاحبه ارتفاع أسعار الطاقة والمواد الأولية، حيث بلغ معدل التضخم العالمي نحو 4.7% في عام 2021م مقارنة مع 3.2% في عام 2020م (شكل 3). وتشير التقديرات إلى ارتفاع معدلات التضخم في عام 2022م بشكل كبير جداً لم يشهده العالم منذ عام 2008م والذي ساهم فيه أيضاً بشكل ملحوظ الحرب الروسية-الأوكرانية والتي أدت إلى ارتفاع كبير في أسعار النفط والمواد الأولية وخاصة المواد الغذائية.

شكل 3: معدلات التضخم العالمية (%)، 2016-2023م

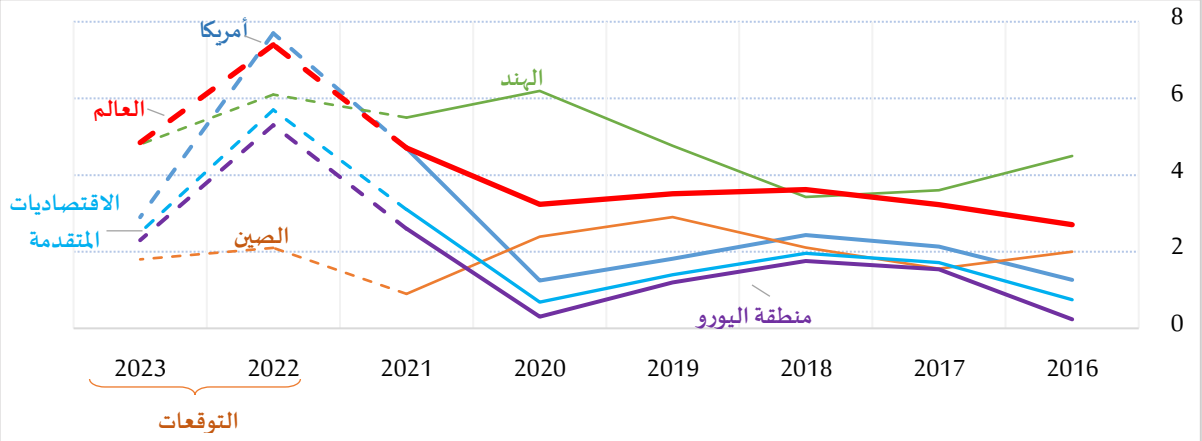

المصدر: صندوق النقد الدولي

ثانياً: أداء الاقتصاد الكلي في مجلس التعاون

أداء الناتج المحلي الإجمالي

يشير متوسط التوقعات التي أعدها المركز الإحصائي الخليجي إلى أن اقتصاد مجلس التعاون سيحقق نموا بمعدل 3.4% في عام 2021م وذلك بعد الانكماش في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في عام 2020م بنحو 5.0% نتيجة جائحة كوفيد-19 وتداعياتها الاقتصادية. وكذلك يشير متوسط هذه التوقعات إلى استمرار النمو في عام 2022م ولكن بنسبة أعلى لتبلغ 5.2%، على أن يتراجع النمو إلى معدل معتدل ليبلغ 3.6% في عام 2023م (شكل 4). ومما يساهم في تحسن توقعات النمو في اقتصاد دول مجلس التعاون في عام 2021م و2022م هو الارتفاع الكبير في أسعار النفط الخام والغاز الطبيعي نتيجة التوترات السياسية العالمية المتصاعدة، إلى جانب السيطرة على جائحة كوفيد-19 وزيادة وتيرة التعافي الاقتصادي في القطاعات المرتبطة بالنقل والسياحة، ومن المتوقع أن تتحسن مؤشرات أداء الميزانيات العامة وأن يرتفع معدل الإقراض للأعمال التجارية مع تعزيز ثقة المستهلكين والمستثمرين وما يترتب عليه من زيادة في معدلات التوظيف وارتفاع الإنفاق الأسري والعام.

شكل 4: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لمجلس التعاون بالأسعار الثابتة (%)، 2013-2023م

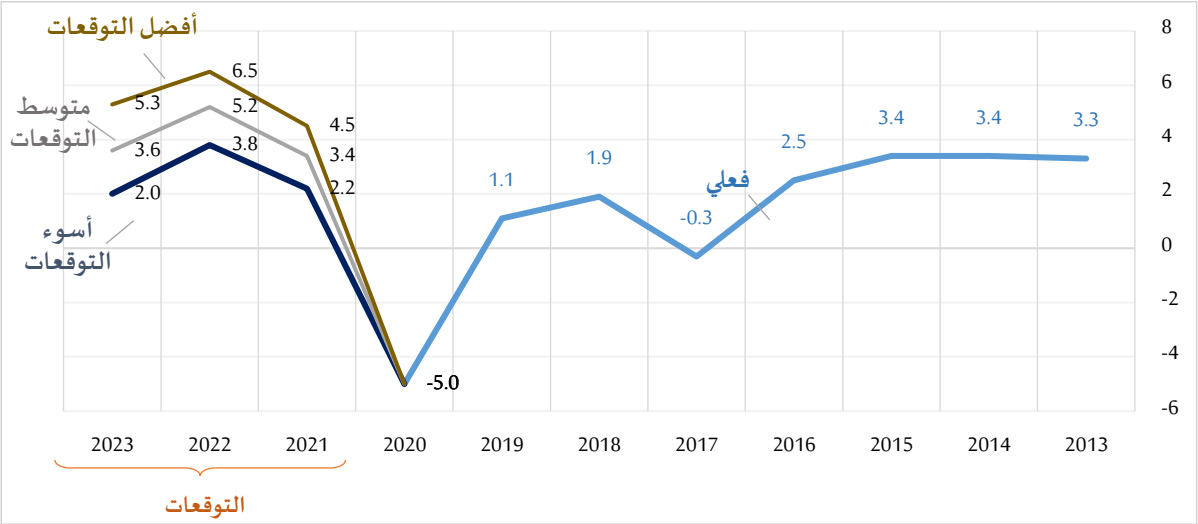

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

بالنسبة لأسعار النفط، تشير التوقعات العالمية إلى أن متوسط سعر برميل النفط الخام (برنت) سوف يبلغ نحو 99 دولار أمريكي للبرميل في عام 2022م مرتفعاً بنحو 30% عن متوسط السعر في عام 2021م.

ومن أبرز المخاطر التي تهدد هذا النمو المتوقع في الأعوام 2021م و2022م هو احتمال تراجع أسعار النفط مع استقرار الأوضاع السياسية أو أي زيادة كبيرة غير متوقعة في إنتاج النفط الخام إلى جانب مخاطر ظهور سلالات جديدة متحورة لفيروس كورونا، مما يؤدي إلى ضعف وتيرة التعافي في القطاعات الحيوية مثل السياحة والنقل. ومن المخاطر التي تهدد النمو أيضاً هو احتمال تراجع النمو العالمي نتيجة السياسات النقدية الانكماشية الرامية إلى كبح جماح التضخم في أسعار المستهلكين وخاصة في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة. كما قد يتأثر الإنتاج المحلي للأغذية والمواد الاستهلاكية في دول مجلس التعاون بارتفاع أسعار المواد الأولية وارتفاع تكاليف الشحن والتخزين والتعطل في سلاسل الإمداد.

أداء الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي

وفقا لمتوسط توقعات المركز الإحصائي الخليجي فإن القطاع غير النفطي في مجلس التعاون سينمو بنسبة 4.5% خلال عام 2021م، مع الحفاظ على وتيرة النمو وبشكل أفضل نسبيا في العامين 2022م و2023م بمعدل 4.8% و4.9% على التوالي، حيث قامت معظم دول مجلس التعاون برفع معظم القيود على السفر والتنقل وفتح جميع الأنشطة التجارية ابتداء من الربع الثالث من عام 2021م (شكل 5). ومن المتوقع زيادة متسارعة في أنشطة القطاع الخاص لا سيما في قطاعات السياحة والنقل والبيع بالتجزئة مع إعادة فتح الحدود الدولية وبدء تعافي قطاع النقل وقطاع تجارة التجزئة.

ويأتي هذا التعافي التدريجي في القطاع غير النفطي بعد الانكماش بمعدل 4.6% في عام 2020م نتيجة التعطل التام والجزئي في عدد من القطاعات الخدمية وفي مقدمتها قطاع النقل والتخزين ثم قطاع الفنادق والمطاعم ويليه قطاع تجارة الجملة والتجزئة. وتجدر الإشارة إلى أن القطاع غير النفطي شكل ما نسبته 63% من اقتصاد مجلس التعاون في عام 2020م.

شكل 5: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي لمجلس التعاون بالأسعار الثابتة (%)، 2013-2023م

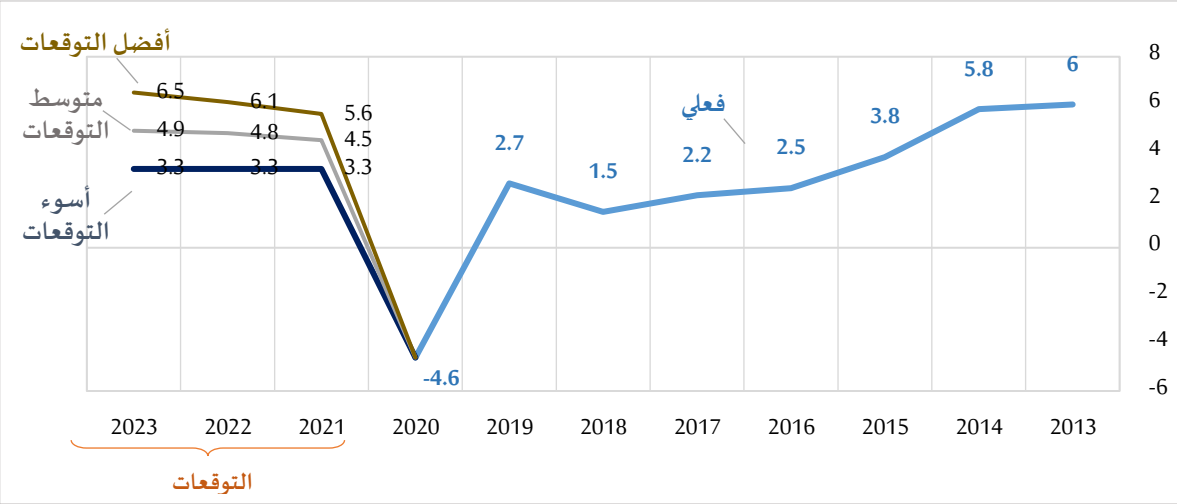

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

التضخم في أسعار المستهلكين

بلغ معدل التضخم في أسعار المستهلكين في مجلس التعاون في عام 2021م نحو 2.4% مرتفعا عن معدل التضخم المسجل في عام 2020م والبالغ 1.7% وذلك نتيجة الارتفاع في أسعار مجموعتي النقل والأغذية والمشروبات خلال عام 2021م، فقد ارتفعت أسعار المستهلكين في تلك المجموعتين مع زيادة وتيرة التعافي من جائحة كوفيد-19 وصعود أسعار النفط الخام بشكل متسارع وزيادة الإنفاق العالمي (شكل 6). ويشير متوسط التوقعات التي أعدها المركز إلى أن معدلات التضخم في مجلس التعاون ستواصل الارتفاع بشكل أكبر في عام 2022م لتصل إلى معدل 3.4% ثم تتراجع بعدها إلى معدل 2.5% في عام 2023م. وستنشأ الضغوط التضخمية في أسعار المستهلكين بتأثير أساسي من المواد الأولية المستوردة من خارج مجلس التعاون وزيادة معدلات الاستهلاك والإنفاق العام في كافة دول مجلس التعاون نتيجة زيادة معدلات التوظيف وارتفاع الأجور وتحسن دخل الأسر المعيشية.

شكل 6: التضخم في أسعار المستهلكين لمجلس التعاون (%)، 2013-2023م

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

ثالثاً: التطورات في أسواق الأوراق المالية في مجلس التعاون في ظل انحسار جائحة كوفيد-19 عام 2021م

ارتفع المؤشر العام المركب لأداء أسواق المال في مجلس التعاون والذي يقيس أداء أسواق الأوراق المالية الخليجية ككل، ليبلغ 156.8 نقطة في نهاية عام 2021م، مقارنة مع 118.3نقطة في نهاية عام 2020م، وبنسبة نمو بلغت 32.5% (شكل 7). ونجم هذا الارتفاع عن تحسن أداء كافة أسواق دول مجلس التعاون من ناحية زيادة أحجام التداول، وارتفاع أسعار الأسهم والقيم السوقية لهذه الأسواق، وذلك جراء ارتفاع أسعار النفط والتعافي جزئياً من تداعيات جائحة كوفيد-19 التي ظهرت انعكاساتها السلبية على أداء هذه الأسواق بشكل ملحوظ خاصة خلال النصف الأول من عام 2020م.

شكل 7: المؤشر العام المركب لأداء أسواق المال الخليجية، يناير 2020 – ديسمبر 2021م

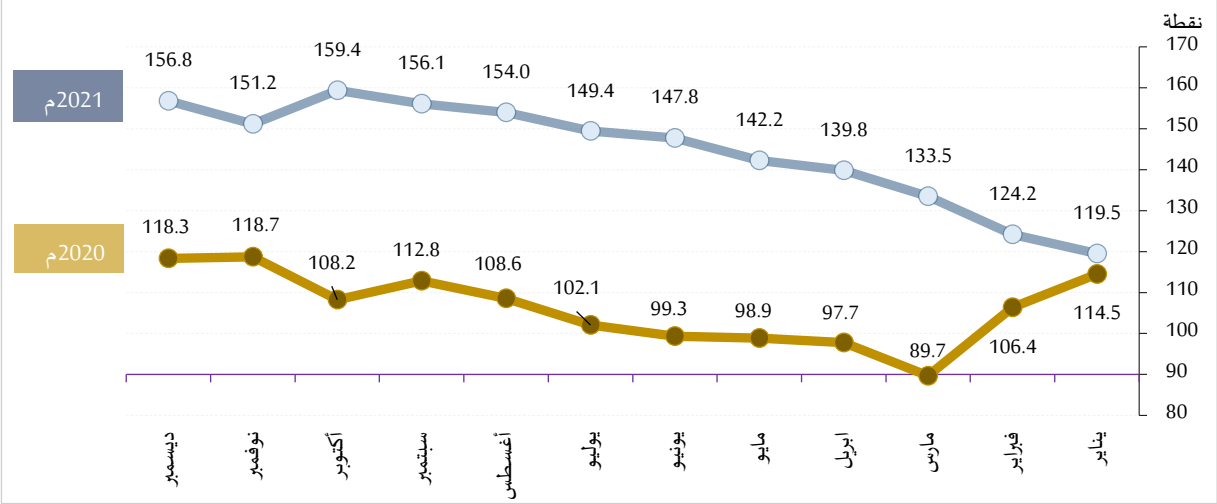

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

أما مقارنة مع أداء مؤشرات الأسواق العالمية الرئيسية فقد كان ارتفاع المؤشر العام لأسواق مجلس التعاون عام 2021م، بنسبة 32.5%، أعلى من المؤشرات العالمية الرئيسية، حيث تصدر مؤشر ستاندرد أند بورز (S&Ps) الأمريكي المؤشرات العالمية وارتفع بنحو 26.9% خلال نفس الفترة، تلاه مؤشر ستوكس 600 الأوروبي ومؤشر داو جونز بنحو 22.2% و18.7%، على التوالي (شكل 8).

شكل 8: مؤشرات أداء أسواق المال العالمية (%)، 2021م

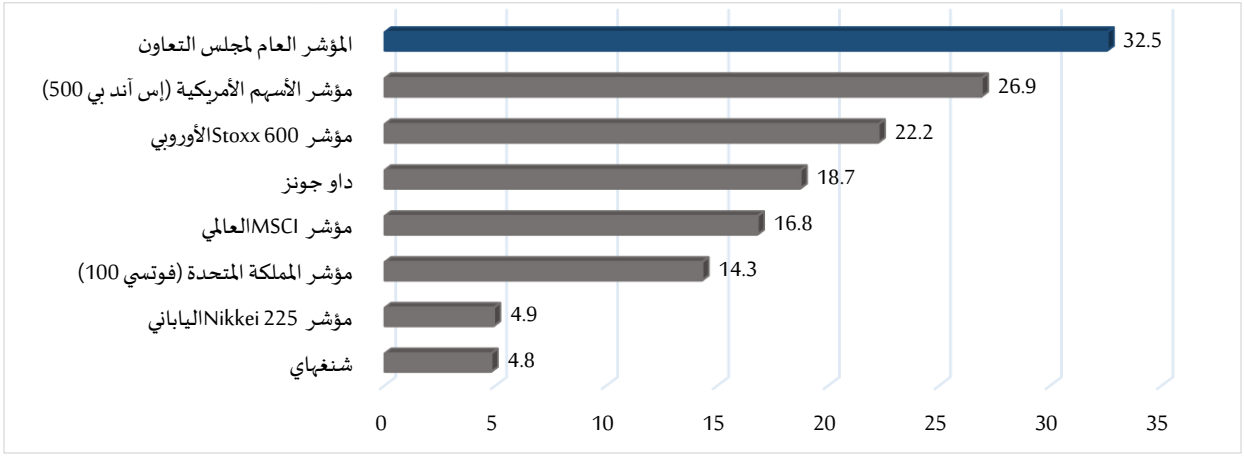

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

وبالنسبة لأسواق المال الخليجية كل على حدة فقد اختتمت جميع الأسواق تداولات عام 2021م بأداء إيجابي، وحقق المؤشر العام لسوق أبوظبي للأوراق المالية أعلى معدل نمو بين أسواق مال دول مجلس التعاون بنسبة بلغت 68.2%، وسجل مؤشر السوق المالية السعودية ثاني أعلى نسبة نمو بنحو 29.8%، تلاه سوق دبي المالي بنسبة 28.2%، وبورصة الكويت بنسبة 27%، ثم بورصة البحرين بنسبة 20.6%، وبورصة مسقط بنسبة 12.9%، وأخيرا بورصة قطر بنسبة 11.4% (شكل 9).

شكل 9: أداء المؤشر العام لأسواق المال الخليجية (%) 2021م

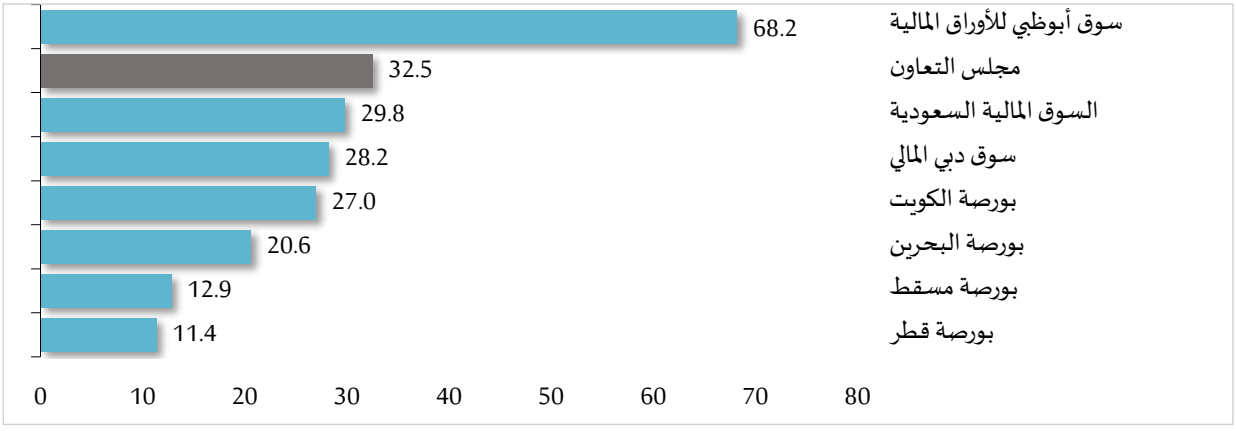

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

أما بالنسبة لمجموع القيمة السوقية لأسواق المال الخليجية فقد ارتفعت إلى 3.6 تريليون دولار أمريكي بنهاية عام 2021م، وبنمو نسبته 18.2%، مقارنة مع القيمة السوقية بنهاية العام السابق (شكل 10).

شكل 10: مجموع القيمة السوقية لأسواق المال الخليجية (مليار دولار أمريكي،%)، 2020-2021م

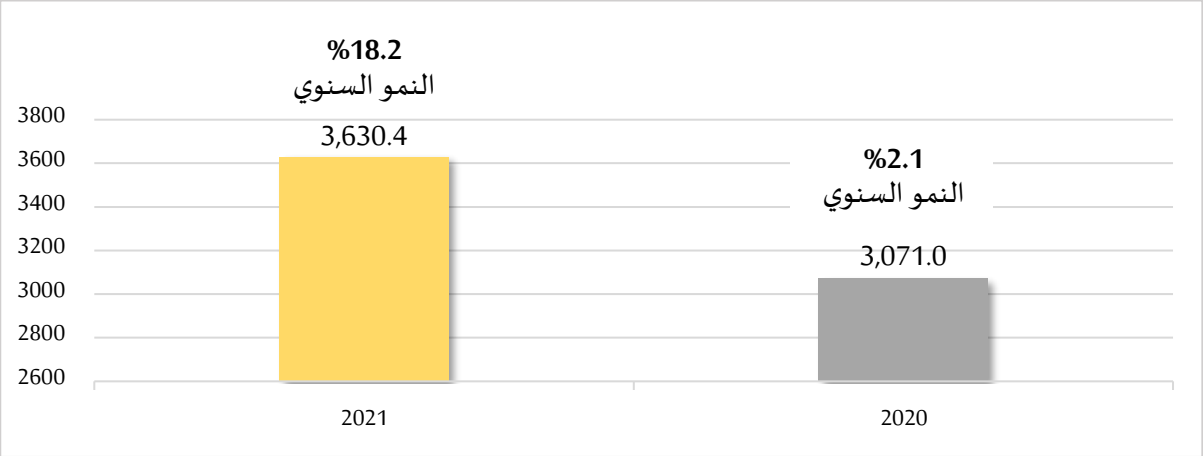

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

ويعزى ارتفاع إجمالي القيمة السوقية لتكتل أسواق المال بمجلس التعاون إلى ارتفاع القيم السوقية لكافة أسواق الدول الأعضاء، وخاصة القيمة السوقية لسوق أبو ظبي للأوراق المالية التي سجلت نسبة نمو عالية جداً بلغت 119%، والقيمة السوقية للسوق المالية السعودية التي نمت بنحو 10%. وشكلت القيمة السوقية للسوق المالية السعودية بنحو 73.5% من القيمة السوقية الإجمالية لأسواق مجلس التعاون في نهاية عام 2021م، تليها القيمة السوقية لسوق أبوظبي للأوراق المالية بنحو 12.2% وبورصة الدوحة بنحو 5.1%، في حين بلغت مساهمة الأسواق الأخرى مجتمعة نحو 9.2 % (شكل 11).

شكل11: المساهمة النسبية للقيمة السوقية لأسواق المال الخليجية، 2021م

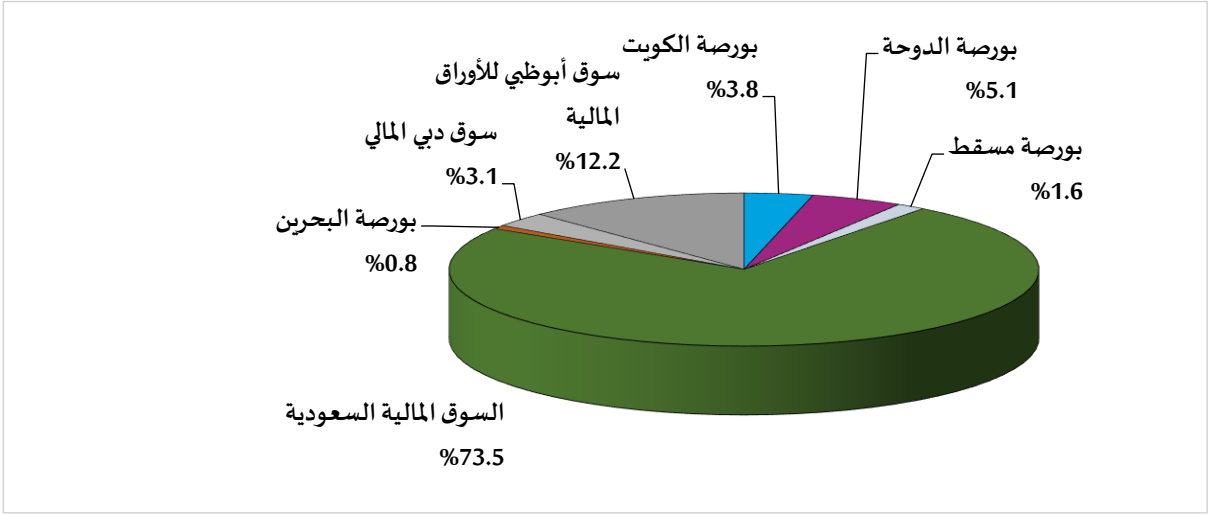

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

وبلغت مساهمة أسواق المال الخليجية نحو 2.8% من إجمالي القيمة السوقية لأسواق المال العالمية في عام 2021م، في حين بلغت القيمة السوقية لبقية أسواق المال العربية نحو 0.1% من إجمالي القيمة السوقية لأسواق المال العالمية (شكل 12).

شكل 12: مساهمة القيمة السوقية لأسواق المال الخليجية في الأسواق العربية العالمية، 2021م

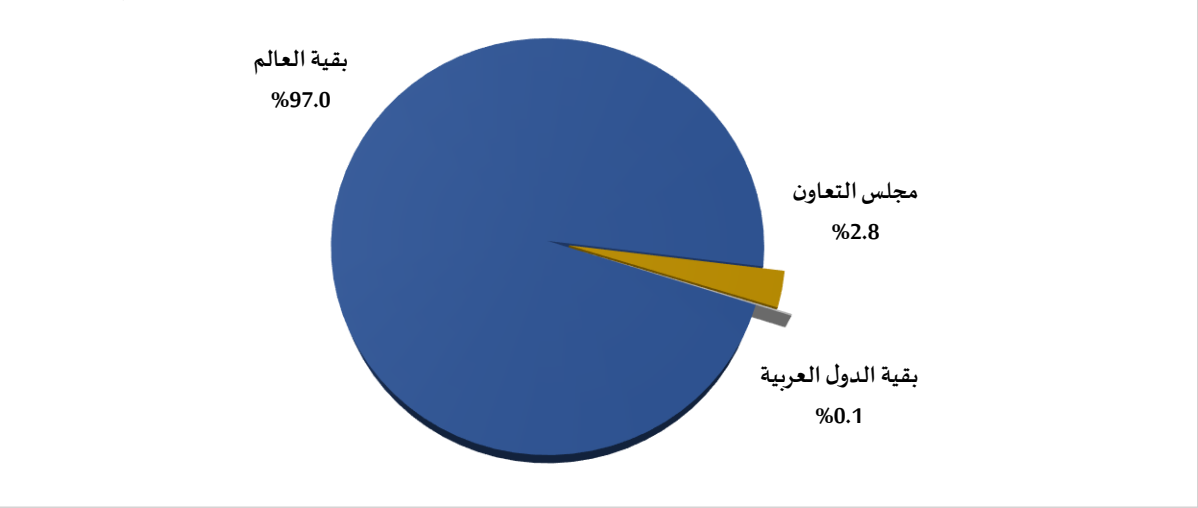

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

وبالنسبة لإجمالي عدد الشركات المدرجة في أسواق المال الخليجية فقد ارتفع في نهاية عام 2021م ليبلغ 727 شركة مقابل 715 شركة مدرجة بنهاية عام 2020م، وتستأثر السوق المالية السعودية وبورصة الكويت وحدهما بنحو 52.7% من إجمالي الشركات المدرجة في أسواق المال الخليجية (شكل 13).

شكل 13: المساهمة النسبية لعدد الشركات المدرجة في أسواق المال الخليجية، 2021م

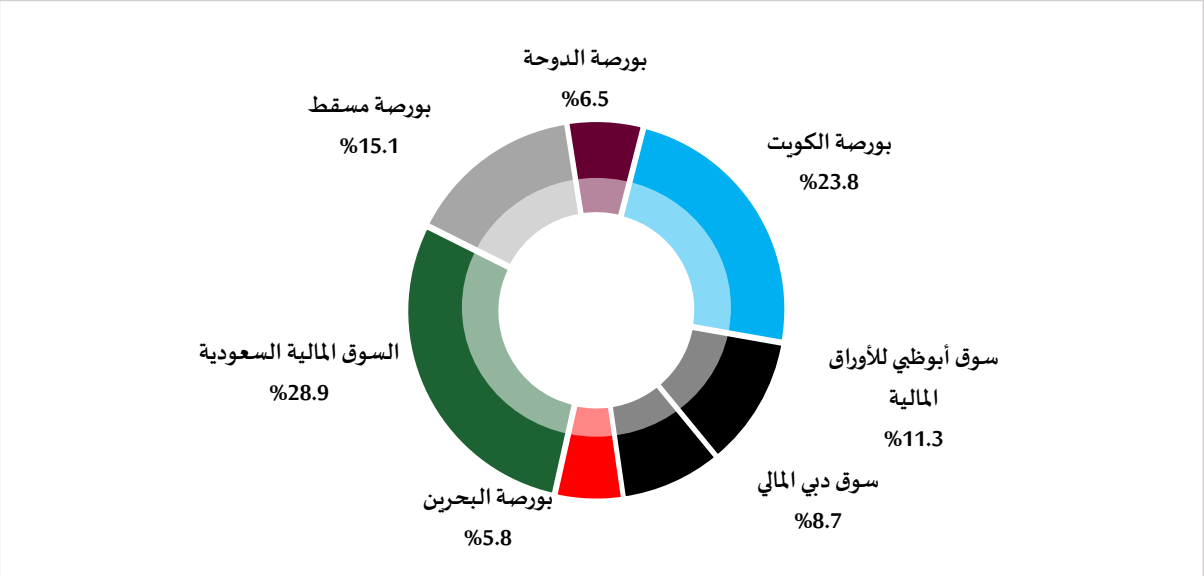

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

وفيما يتعلق بأحجام التداول، بلغت قيمة الأسهم المتداولة خلال عام 2021م نحو 786.4 مليار دولار أمريكي، مسجلة نسبة ارتفاع بلغت 19.4% مقارنة مع قيمة الأسهم المتداولة في عام 2020م. وشكلت قيمة الأسهم المتداولة في السوق المالية السعودية وسوق أبوظبي للأوراق المالية وحدهما ما يقارب 88% من إجمالي قيمة التداول في أسواق المال الخليجية، منها 75.8%حصة السوق المالية السعودية وحدها (شكل 14).

شكل 14: المساهمة النسبية لقيمة الأسهم المتداولة في أسواق المال الخليجية، 2021م

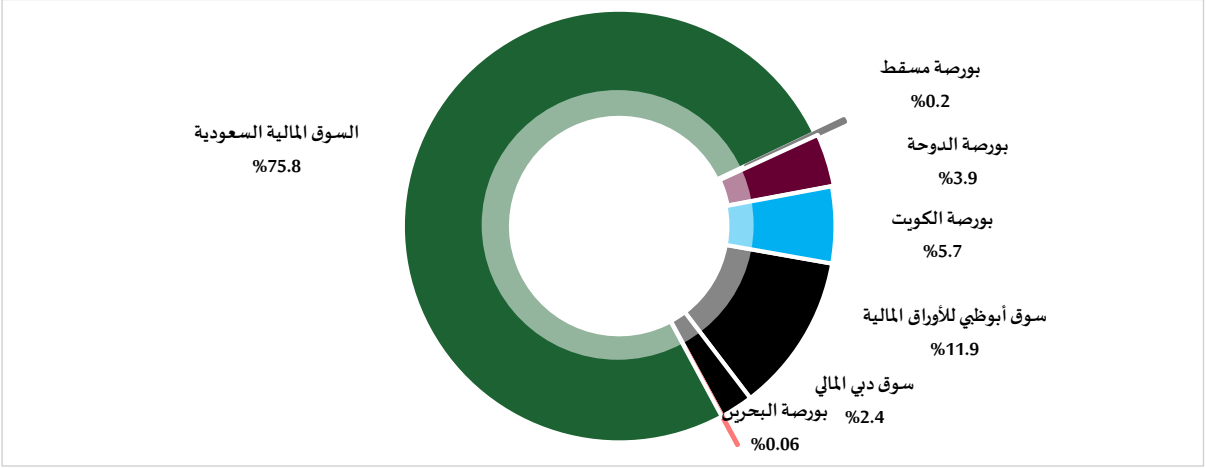

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

أما عدد الأسهم المتداولة فقد ارتفع خلال عام 2021م بنحو 13% ليبلغ 310 مليار سهم مقارنة مع 274.5 مليار سهم تم تداولهم خلال العام السابق. وشكّل عدد الأسهم المتداولة في بورصة الكويت نحو 27.3% من إجمالي عدد الأسهم المتداولة في أسواق المال الخليجية، تلتها السوق المالية السعودية بنحو 21.8%، وسوق أبوظبي للأوراق المالية بنحو 18.2% (شكل 15).

شكل 15: المساهمة النسبية لعدد الأسهم المتداولة في أسواق المال الخليجية، 2021م

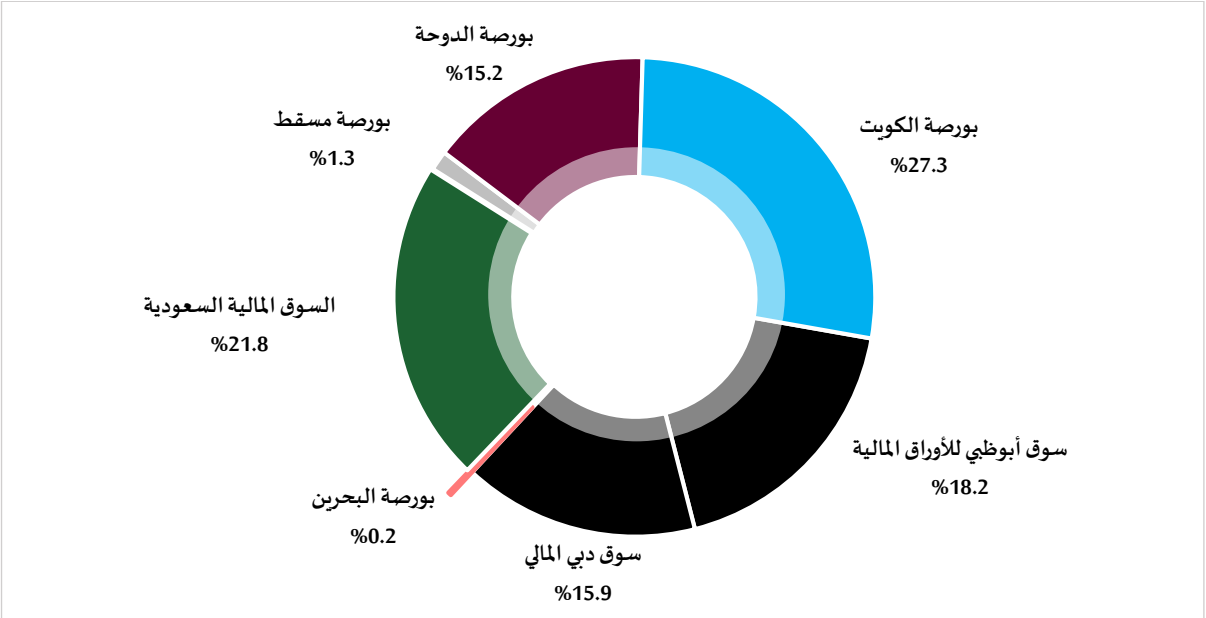

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

رابعاً: التطورات النقدية والإجراءات التي اتخذتها السلطات النقدية في مجلس التعاون

عرض النقد بمجلس التعاون

بلغت قيمة عرض النقد بمعناه الضيق (م1) في مجلس التعاون بنهاية عام 2021م نحو 714 مليار دولار أميركي، أي بنسبة ارتفاع بلغت 7.6% مقارنة مع قيمته بنهاية عام 2020م. وكذلك، بلغت قيمة عرض النقد بمعناه الواسع (م2) بنهاية عام 2021م نحو 1,359 مليار دولار أميركي وبنسبة ارتفاع بلغت 4.2% مقارنة مع قيمته بنهاية عام 2020م (شكل 16).

شكل 16: عرض النقد في مجلس التعاون (مليار دولار أمريكي)، 2019-2021م

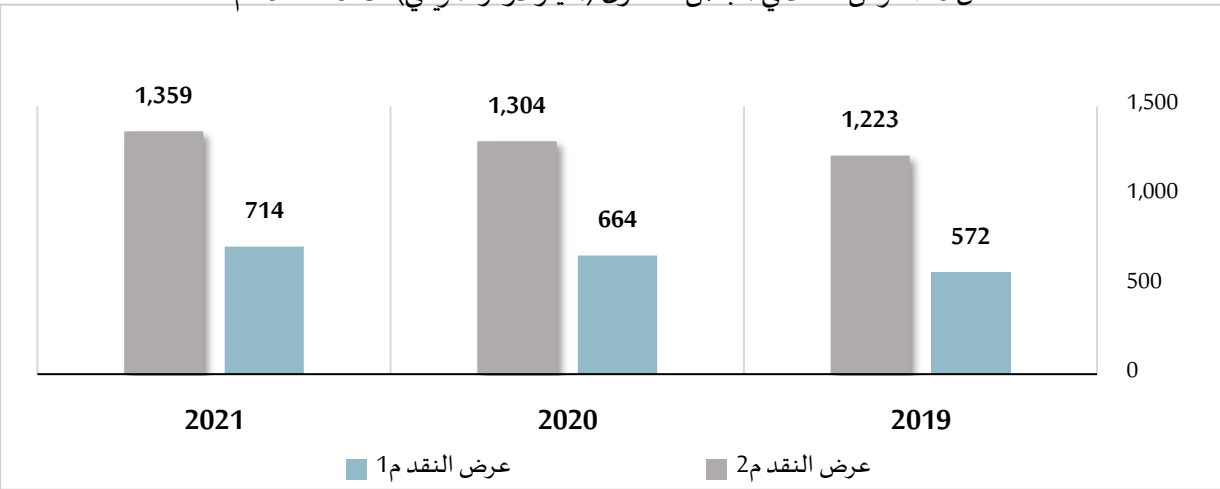

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

أما معدلات النمو الشهري خلال عام 2021م، فقد واصل عرض النقد تسجيل نسب نمو إيجابية خلال عام 2021م ولكن بوتيرة أبطأ من نسب النمو مقارنة مع الأشهر المماثلة من عام 2020م (شكل 17).

شكل 17: معدل النمو السنوي لعرض النقد بمجلس التعاون (%)، يناير 2019 – ديسمبر 2021م

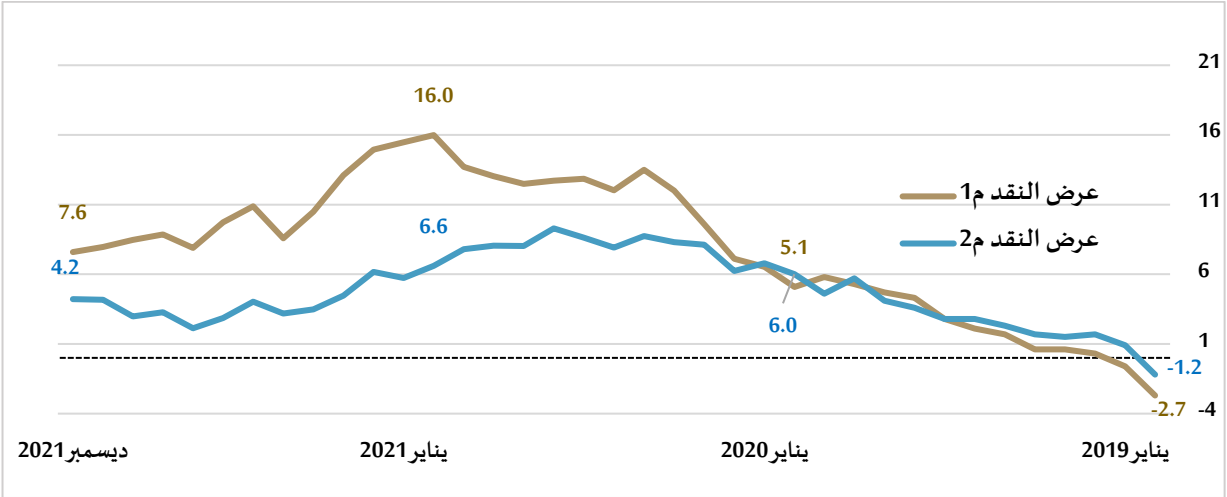

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

ونجم هذا الارتفاع في عرض النقد عن تسجيل بند الودائع تحت الطلب وبند النقد المتداول خارج البنوك نسب نمو شهرية عالية نسبياً خلال النصف الأول من عام 2021م مقارنة مع قيمها خلال الأشهر المماثلة من عام 2020م، في حين سجلت نسبة نمو شبه النقد انخفاضا في معظم الأشهر من عام 2021م وارتفعت فقط في آخر شهرين من العام (شكل 18).

شكل 18: معدل النمو السنوي لمكونات عرض النقد م1 بمجلس التعاون (%)، يناير 2019 – ديسمبر 2021م

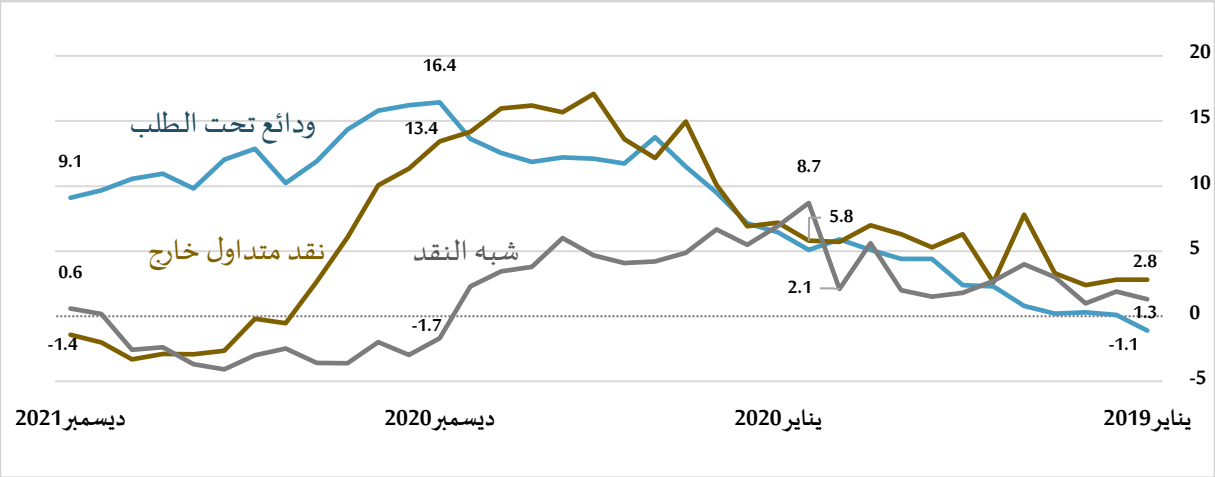

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

عرض النقد بمفهومه الضيق (م1) حسب دول مجلس التعاون

إن ارتفاع عرض النقد بمفهومه الضيق (م1) في مجلس التعاون بنهاية عام 2021م بنحو 7.6% مقارنة مع حجمه بنهاية عام 2020م جاء نتيجة لارتفاع الودائع النقدية بنسبة 9.1%، حيث ارتفعت هذه الودائع في كافة دول مجلس التعاون بنسب متفاوتة، بلغ أعلاها 20.3% في دولة الإمارات العربية المتحدة و14.5% في مملكة البحرين (جدول 1).

جدول 1: معدل النمو السنوي لعرض النقد م1 ومكوناته بدول مجلس التعاون (%)، 2021م

الدولة	عرض النقد م1	الودائع النقدية	النقد المتداول خارج البنوك
الإمارات	17.0	20.3	**-0.7**
البحرين	10.4	14.5	**-5.9**
السعودية	5.1	6.0	**-0.9**
عمان	3.3	6.2	**-5.2**
قطر	1.3	2.2	**-7.9**
الكويت	1.8	2.4	**-1.6**
مجلس التعاون	**7.6**	**9.1**	**-1.4**

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

وبشكل عام، تحققت نسب النمو الأعلى لعرض النقد م1 خلال النصف الأول من عام 2021م حيث ارتفعت نسب نمو الودائع النقدية تحديداً في كافة دول مجلس التعاون (شكل 19).

شكل 19: معدل النمو السنوي لعرض النقد م1 بدول مجلس التعاون (%) ، يناير 2020 – ديسمبر 2021م

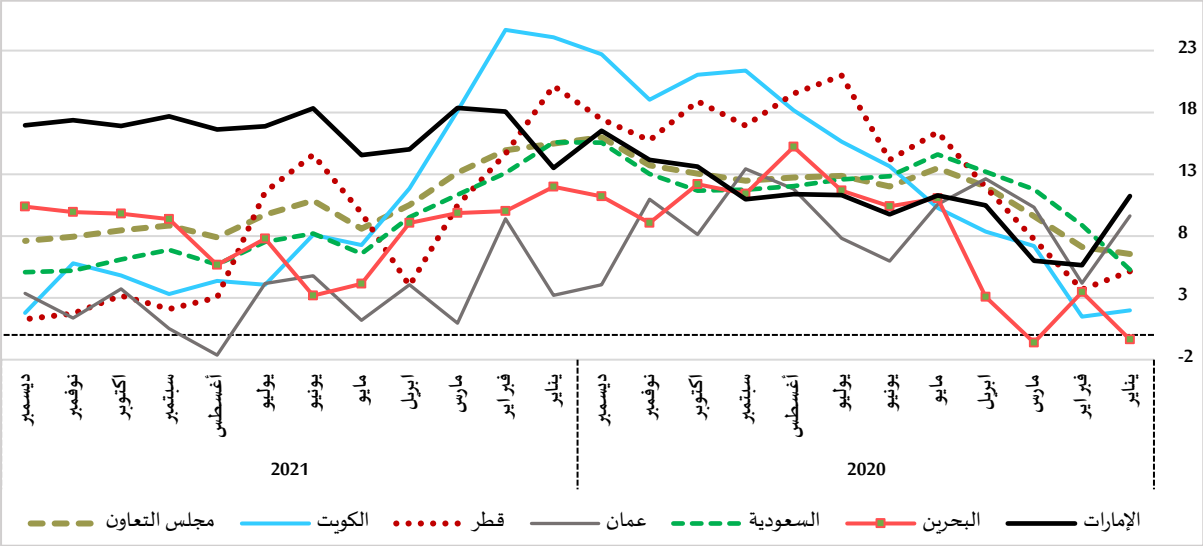

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

عرض النقد بمفهومه الواسع (م2) حسب دول مجلس التعاون

سجل عرض النقد بمفهومه الواسع (م2) الذي يتكون من عرض النقد (م1) زائدا الودائع شبه النقدية (الودائع الادخارية وودائع لأجل وأصول أخرى) لمجلس التعاون نمواً بنسبة 4.2% بنهاية عام 2021م مقارنة مع حجمه بنهاية العام السابق، وذلك بالرغم من الارتفاع الطفيف في حجم شبه النقد بنحو 0.6% خلال نفس الفترة (جدول 2). وأتى ارتفاع عرض النقد م2 نتيجة ارتفاعه في الدول الأعضاء -باستثناء دولة الكويت- جراء الارتفاع في حجم عرض النقد (م1)، حيث تباينت معدلات نمو عرض النقد م2 بنهاية عام 2021م مقارنة مع نهاية العام السابق، وحققت دولة الإمارات العربية المتحدة أعلى نسبة نمو بنحو 5.7%، في حين انخفض عرض النقد م2 في دولة الكويت بشكل طفيف بلغ 0.1%.

جدول 2: معدل النمو السنوي لعرض النقد م2 بدول مجلس التعاون (%)، 2021م

الدولة	عرض النقد م2	الودائع شبه النقدية
الإمارات	5.7	**-2.0**
البحرين	4.9	**0.0**
السعودية	4.9	**4.5**
عمان	4.6	**5.1**
قطر	1.4	**1.5**
الكويت	-0.1	**-1.0**
مجلس التعاون	**4.2**	**0.6**

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

صافي الأصول الأجنبية لدى البنوك المركزية الخليجية

ارتفع مجموع صافي الأصول الأجنبية لدى البنوك المركزية الخليجية بنهاية عام 2021م حيث بلغ نحو 667.3 مليار دولار أمريكي، أي بنسبة ارتفاع بلغت 2.1% مقارنة مع صافي الأصول بنهاية العام السابق (شكل 20). ويعزى ذلك إلى ارتفاع هذه الأصول في دول مجلس التعاون باستثناء المملكة العربية السعودية ودولة الكويت. وسجلت مملكة البحرين أعلى نسبة نمو بنحو 100.3%، تلتها سلطنة عُمان بنحو 35.6%، ودولة الإمارات العربية المتحدة بنحو 22.3%.

شكل 20: صافي الأصول الأجنبية لدى البنوك المركزية الخليجية، 2021م

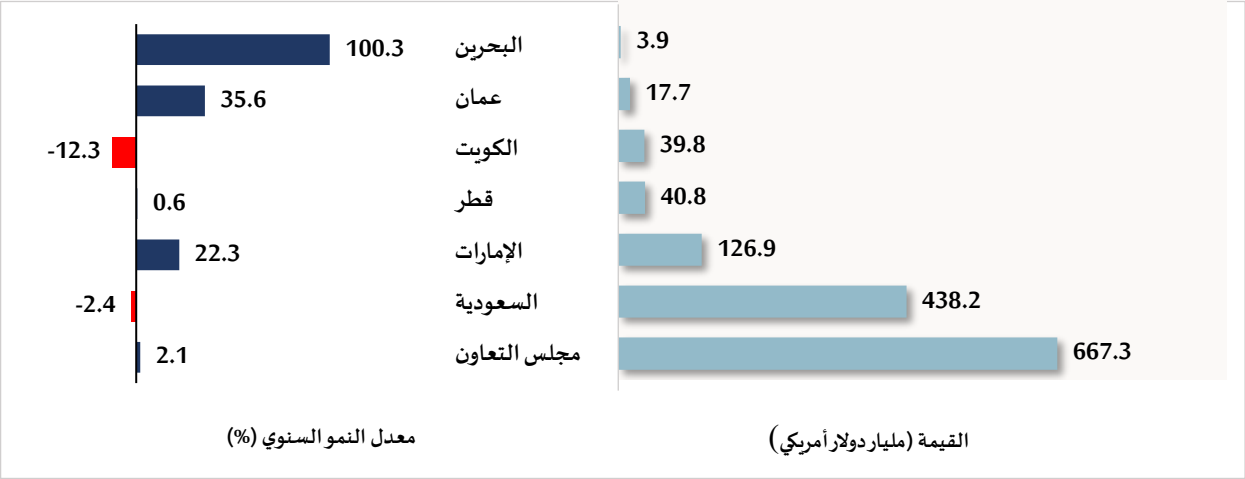

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

الإجراءات التي اتخذتها دول مجلس التعاون.

واصلت دول مجلس التعاون خلال عام 2021م تنفيذ السياسات والإجراءات التي تم بدء العمل بها منذ أوائل عام 2020م لدى انتشار جائحة كوفيد-19 للتعامل مع هذا الوباء المستجد والحد من أثره السلبي في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. وتم التركيز خلال عام 2021م على تعزيز مرحلة التعافي وإعادة تنشيط الحركة الاقتصادية وعلى تأمين الأفراد لمعيشتهم وعلى حركتهم ومؤسساتهم التجارية، في نفس الوقت الذي حافظت فيه على التدابير الاحترازية الآيلة إلى حماية المواطنين وأوضاعهم الصحية.

واستمرت دول مجلس التعاون خلال عام 2021م بتخفيف إجراءات العزل الاجتماعي وغيرها من التدابير التي بدأتها في الربع الثاني من عام 2020م في كل دولة حسب ظروفها ووضعها الداخلي من ناحية معدلات انتشار الوباء، وقامت بمواصلة حملات التلقيح وتوفير الأموال اللازمة للقطاع الصحي المعني بمعالجة المرضى والقضاء على الجائحة. وكذلك تابعت هذه الدول عملية توفير الدعم المالي أو اتخاذ إجراءات وتدابير معينة لمساعدة القطاعات التي تأثرت بشكل مباشر وكبير من

تداعيات الجائحة لدعم تعافيها إلى حين القضاء على هذه الجائحة وعودة الحركة الاقتصادية والتجارية إلى طبيعتها، وكان هذا جزءاً من برامج الحماية الاجتماعية، بشكل عام، وحماية الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي هي أكثر عرضة للمخاطر من الشركات الكبيرة. وكذلك، واصلت دول مجلس التعاون في عام 2021م اعتماد سياسات نقدية مناسبة من خلال خفض أسعار الفائدة من قبل البنوك المركزية وضخ الأموال إلى القطاع المالي للحفاظ على معدلات السيولة اللازمة، إضافة إلى التدابير الاستثنائية التي تم اتخاذها لضمان ملاءة القطاع المصرفي والتعامل مع أية انعكاسات لقيمة القروض غير العاملة (non-performing loans) على أداء وسلامة هذا القطاع.

خامساً: التطورات في البنوك التجارية في مجلس التعاون في ظل انحسار جائحة كوفيد-19

شهد القطاع المصرفي في مجلس التعاون تطورات هامة خلال عام 2021م في ظل تداعيات جائحة كوفيد-19 وما خلفته من آثار على الحركة التجارية ونشاط البنوك التجارية بشكل عام، سواء من ناحية حجم أصول القطاع المصرفي، وإجمالي الودائع المصرفية، وحجم المحافظ الإقراضية، أم من ناحية أداء هذا القطاع ومؤشرات السلامة المصرفية عموماً.

أصول البنوك التجارية العاملة في القطاع المصرفي الخليجي

بلغ إجمالي أصول البنوك العاملة في مجلس التعاون في نهاية عام 2021م نحو 2,735 مليار دولار أمريكي، بارتفاع نسبته 7.1% مقارنة مع حجم الأصول بنهاية العام السابق. وسجلت أصول البنوك التجارية العاملة في المملكة العربية السعودية أعلى نسبة ارتفاع بنحو 10%، تلتها أصول البنوك في دولة قطر بنحو 8.6% وسلطنة عُمان بنحو 7.5%، في حين كانت نسب النمو في الدول الأخرى أقل من معدل النمو في مجلس التعاون ككل (شكل 21).

شكل 21: إجمالي أصول البنوك التجارية العاملة بدول مجلس التعاون، 2020-2021م

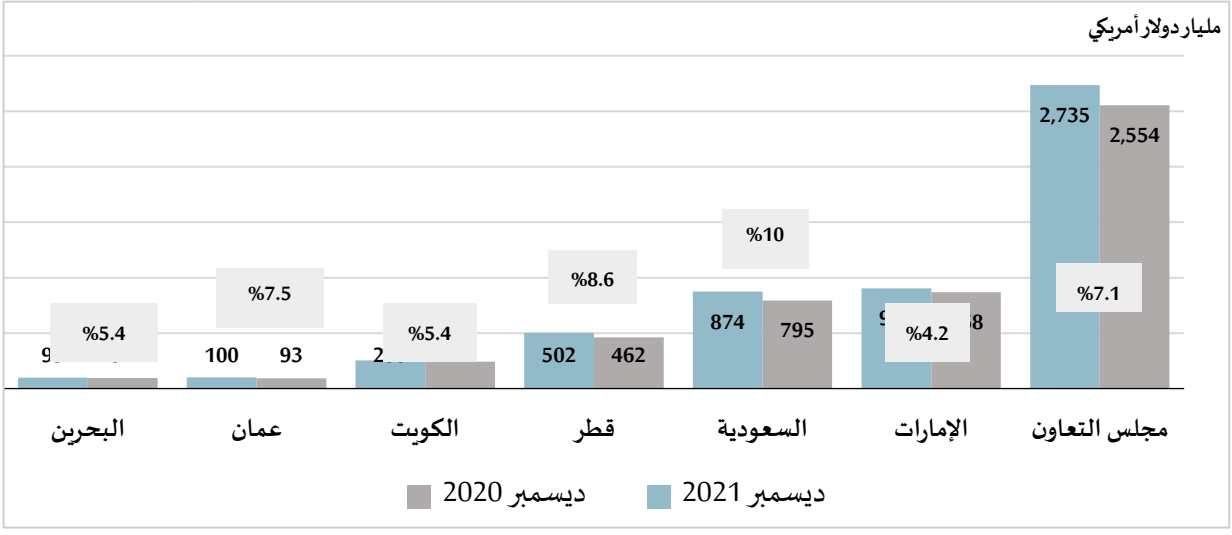

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

واستأثرت كل من دولة الإمارات العربية المتحدة و المملكة العربية السعودية مجتمعتين بالحصة الأكبر من إجمالي الأصول المصرفية بنحو ثلثي إجمالي أصول البنوك التجارية في مجلس التعاون، تلتهما دولة قطر بنحو 18.4%، في حين بلغت حصة الدول الأعضاء الأخرى مجتمعة نحو 17% (شكل 22).

شكل 22: المساهمة النسبية لدول مجلس التعاون من إجمالي الأصول المصرفية الخليجية (%)، 2021م

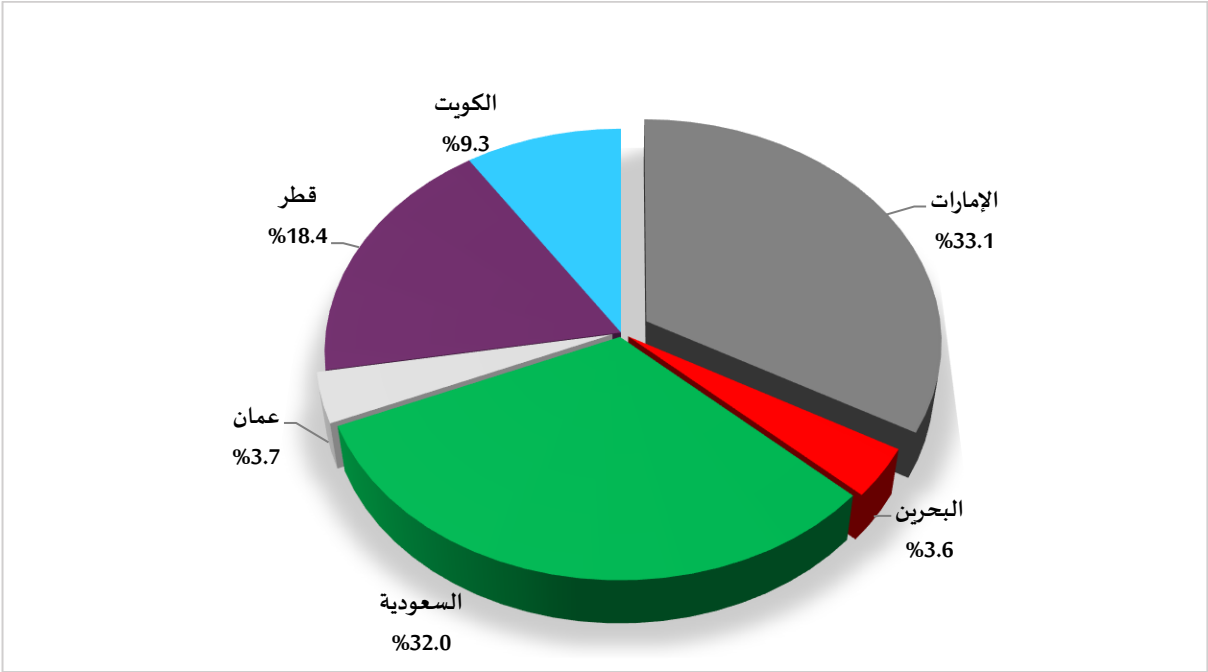

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

إجمالي الودائع المصرفية لدى البنوك التجارية العاملة في مجلس التعاون

بلغ إجمالي الودائع المصرفية لدى البنوك التجارية العاملة في مجلس التعاون في نهاية عام 2021م نحو 1,636 مليار دولار أميركي، بارتفاع بلغت نسبته 6.4% مقارنة مع حجم الودائع بنهاية عام 2020م. وسجلت ودائع البنوك التجارية العاملة في مملكة البحرين أعلى نسبة ارتفاع بنحو 10.6%، تليها مصارف المملكة العربية السعودية بنحو 8.3%، وودائع البنوك في دولة قطر بنحو 7.6%، في حين انخفضت قيمة الودائع في المصارف التجارية في دولة الكويت بنحو 1.3% في نهاية عام 2021م مقارنة مع حجم الودائع بنهاية عام 2020م (شكل 23).

شكل 23: إجمالي الودائع لدى البنوك التجارية العاملة بمجلس التعاون، 2020-2021م

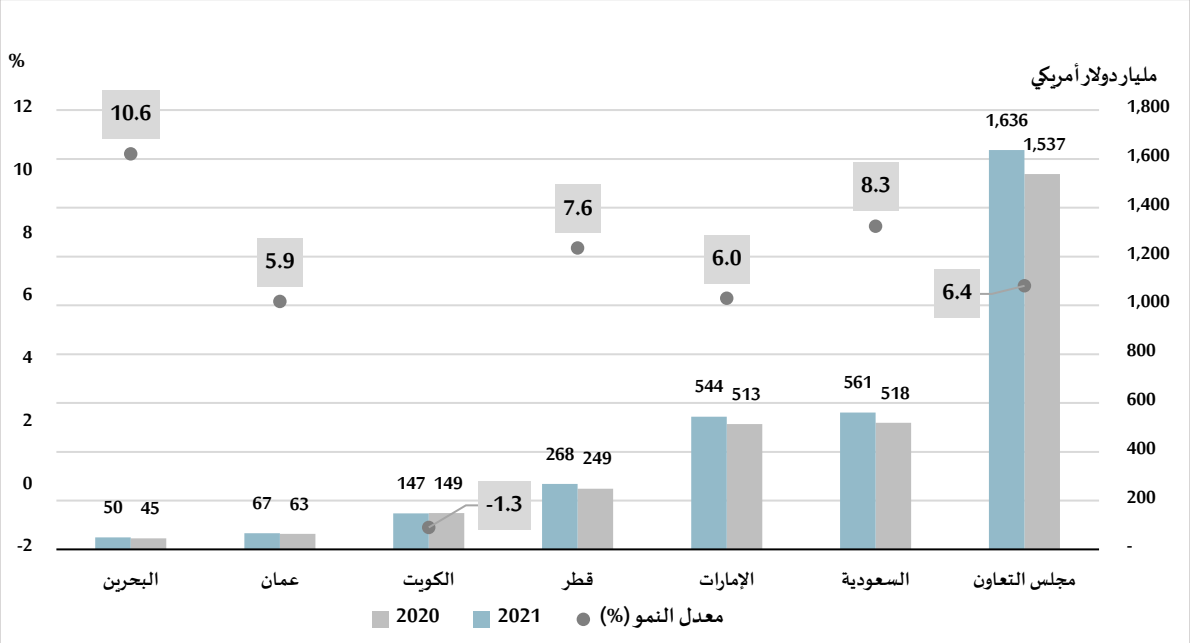

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

وفي عام 2021م، مثلت المملكة العربية السعودية الحصة الأكبر من إجمالي الودائع المصرفية بنحو 34.3% من إجمالي الودائع في البنوك التجارية في مجلس التعاون، تلتها دولة الإمارات العربية المتحدة بنحو 33.2%، ثم دولة قطر بنحو 16.4%، في حين بلغت حصة الدول الأعضاء الأخرى مجتمعة نحو 16% (شكل 24).

شكل 24: المساهمة النسبية لدول مجلس التعاون من إجمالي الودائع المصرفية الخليجية (%)، 2021م

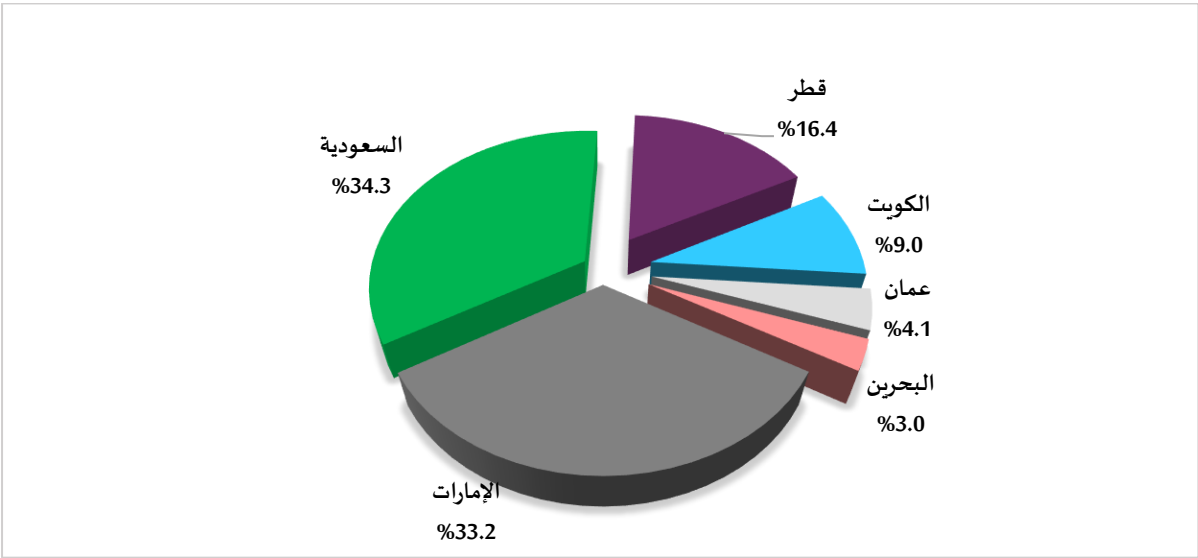

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

إجمالي القروض المقدمة من البنوك التجارية العاملة في مجلس التعاون

بلغ إجمالي قروض البنوك التجارية العاملة في مجلس التعاون في عام 2021م نحو 1,613 مليار دولار أمريكي، بارتفاع نسبته 7.7% مقارنة مع قيمة القروض في العام السابق. وسجلت قروض البنوك التجارية العاملة في المملكة العربية السعودية أعلى نسبة ارتفاع بنحو 15.5% في عام 2021م مقارنة بقيمة قروض العام السابق، تليها قروض البنوك في دولة قطر بنحو 7.8%، وقروض البنوك في دولة الكويت بنحو 6.7% (شكل 25).

شكل 25: إجمالي القروض المقدمة من قبل البنوك التجارية الخليجية، 2021م

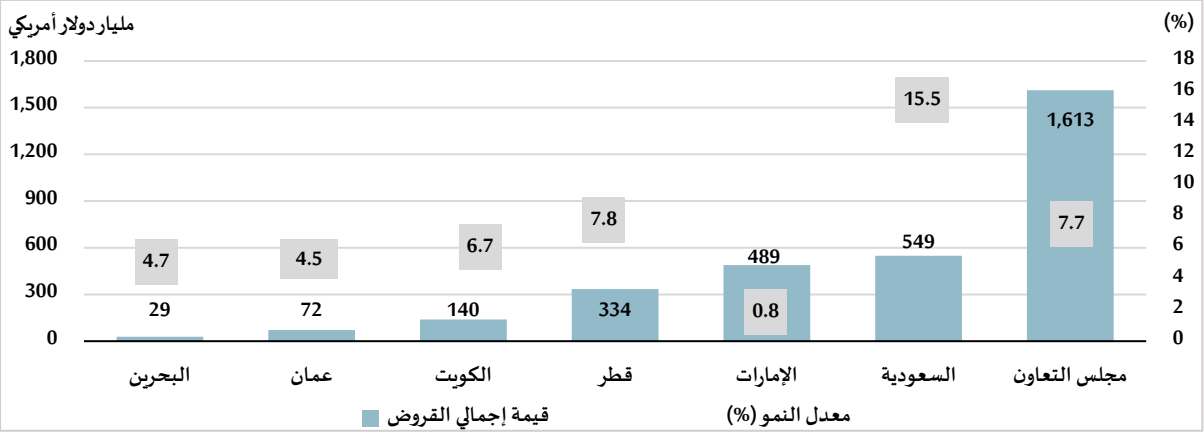

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

وبلغت حصة القروض الممنوحة من البنوك التجارية العاملة في المملكة العربية السعودية نحو 34% من إجمالي قروض بنوك مجلس التعاون في عام 2021م، تليها قروض بنوك دولة الإمارات العربية المتحدة بنحو 30.3%، وبنوك دولة قطر بنحو 20.7%، وبلغت نسبة مساهمة بنوك الدول الأخرى مجتمعة نحو 15% (شكل 26).

شكل 26: المساهمة النسبية لدول مجلس التعاون في إجمالي القروض (%)، 2021م

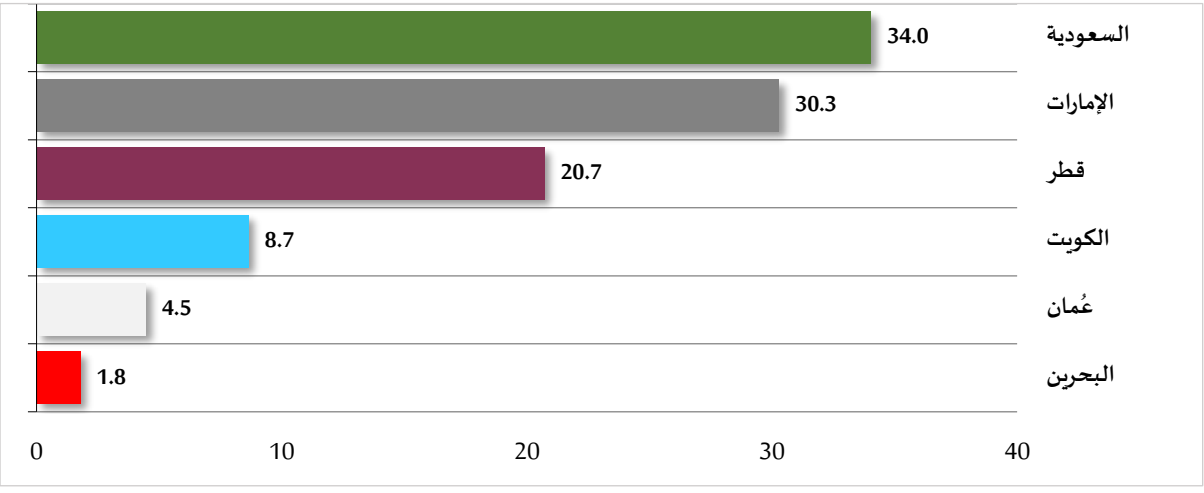

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

قيمة القروض المقدمة للقطاع الخاص في مجلس التعاون [1]

بلغ إجمالي قيمة القروض المقدمة من البنوك التجارية للقطاع الخاص في مجلس التعاون في نهاية عام 2021م (لا يشمل بيانات دولة الكويت) نحو1,161مليار دولار أمريكي، بارتفاع نسبته 8.8% مقارنة مع قيمة القروض المقدمة خلال العام السابق. وسجلت محفظة الإقراض للقطاع الخاص في البنوك التجارية العاملة في المملكة العربية السعودية أعلى نسبة ارتفاع بنحو 15.3%، تلتها محفظة الإقراض في دولة قطر بنحو 9.5%، (شكل 27).

واستأثرت المملكة العربية السعودية بالحصة الأكبر من إجمالي القروض المصرفية المقدمة للقطاع الخاص بنحو 45% من إجمالي قروض البنوك التجارية في مجلس التعاون للقطاع الخاص، تلتها دولة الإمارات العربية المتحدة بنحو 29%، ودولة قطر بنحو 18%، في حين بلغت مساهمة الدول الأخرى ما نسبته 7.6%. ويعد هذا المؤشر ذا أهمية كبيرة جدا كونه يمثل قيمة التمويل للقطاع الخاص للقيام بالأنشطة التجارية والاقتصادية التي تؤدي إلى النمو الاقتصادي.

شكل 27: قيمة القروض المقدمة من قبل البنوك التجارية الخليجية للقطاع الخاص، 2020 - 2021م

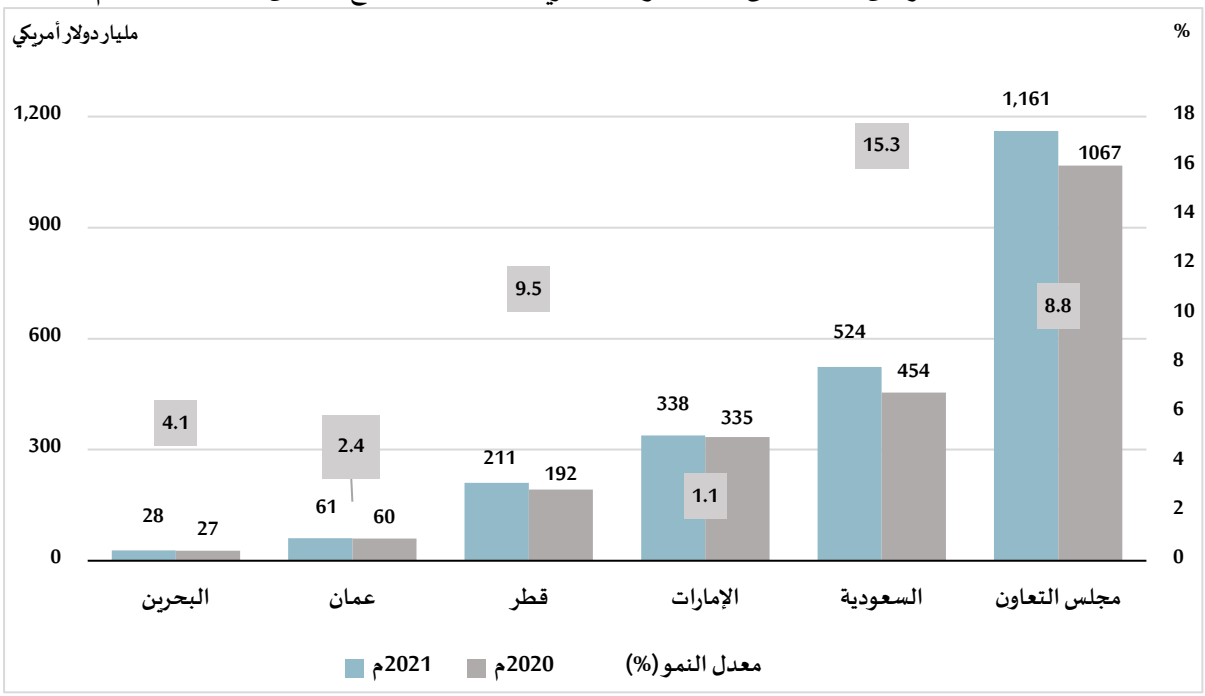

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

[1] . لا تتوفر بيانات دولة الكويت.

مؤشرات السلامة المالية للبنوك التجارية العاملة في مجلس التعاون

حافظ القطاع المصرفي في كافة دول مجلس التعاون خلال عام 2021م على معدلات عالية لكفاية رأس المال تتجاوز الحد الأدنى التنظيمي والمعايير العالمية بفارق كبير حيث أن المعدل الأدنى المطلوب الالتزام به حسب لجنة بازل-3 هو 8% (شكل 28).

شكل 28: معدل كفاية رأس المال بدول مجلس التعاون (%)، 2020 - 2021م

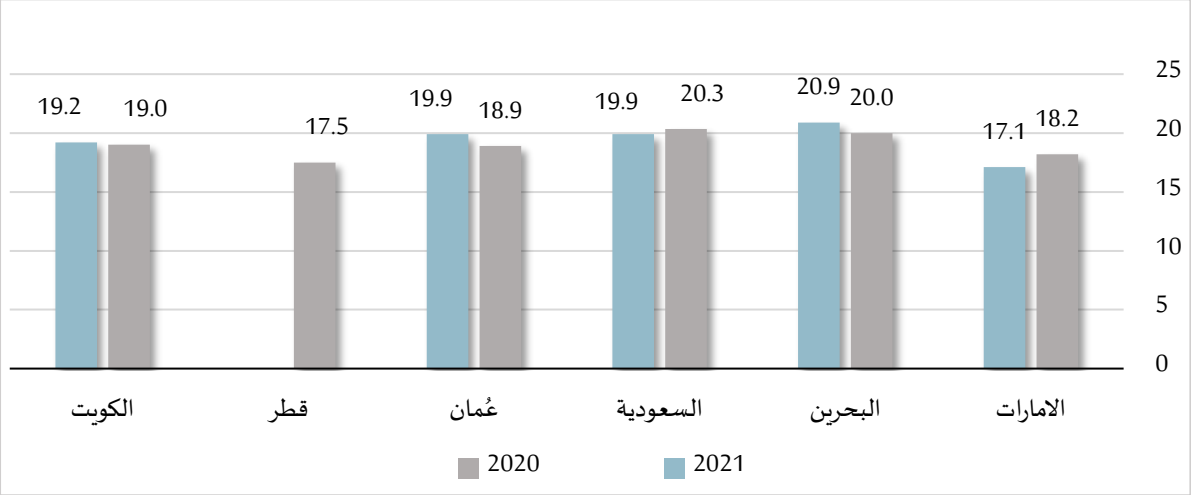

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

أما نسبة القروض إلى الودائع فقد تفاوتت بشكل كبير بين دول مجلس التعاون ولكن حافظت كل دولة على مستوى معدلات متقاربة خلال عامي 2020م و2021م. وتحديداً، بلغت هذه النسبة 108.8% في سلطنة عُمان في نهاية عام 2021م، وهي الأعلى بين دول مجلس التعاون، وتلتها النسبة المسجلة بدولة الإمارات العربية المتحدة بنحو 89.9%، وتؤدي ارتفاع هذه النسب إلى زيادة عرض النقد في الأسواق (شكل 29).

شكل 29: نسبة القروض إلى الودائع بدول مجلس التعاون (%)، 2020 - 2021م

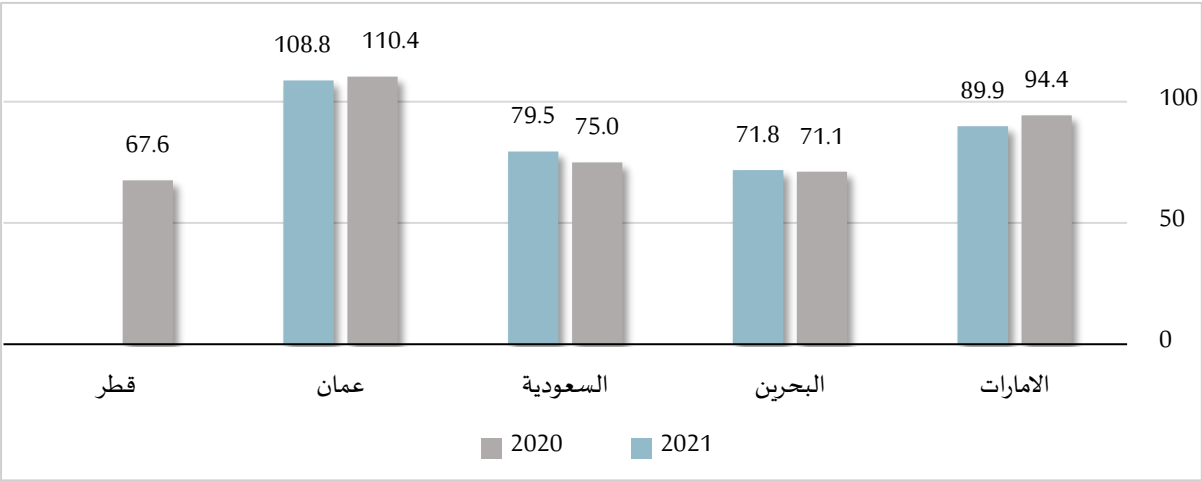

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

وفي توجه إيجابي انخفضت نسب القروض المتعثرة من إجمالي القروض في دول مجلس التعاون خلال عام 2021م مقارنة مع عام 2020م نتيجة تحسن الأوضاع الاقتصادية عموماً حيث أن ارتفاع نسب القروض المتعثرة خلال عام 2020م نجم عن تداعيات جائحة كوفيد-19 (شكل 30).

شكل 30: نسبة القروض المتعثرة بدول مجلس التعاون (%)، 2020 - 2021م

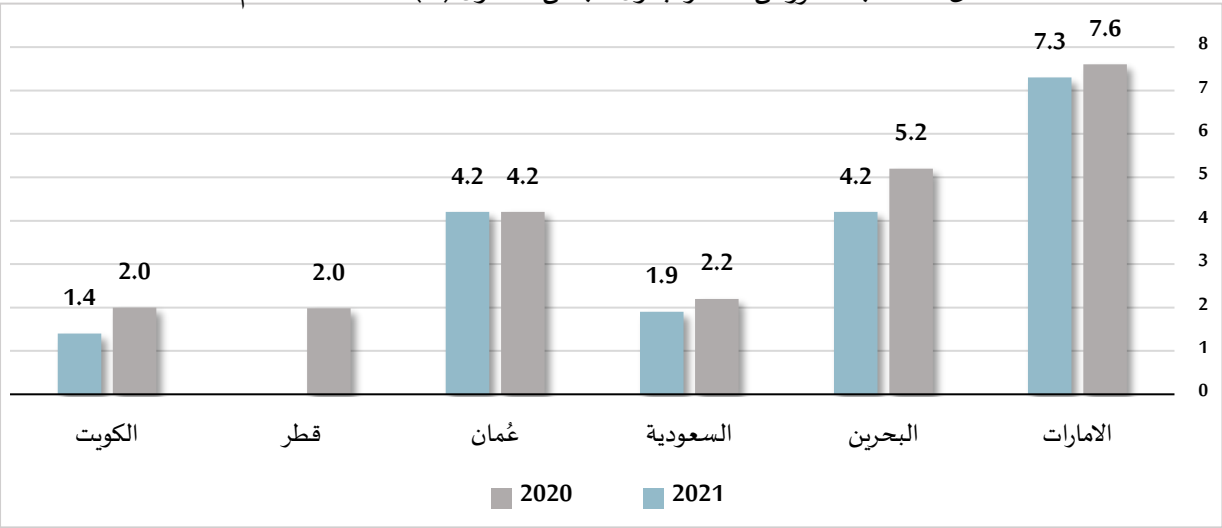

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

سادساً: الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد

بلغ إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى دول مجلس التعاون نحو534.6 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2020م، مشكلاً ما نسبته 1.3% من إجمالي أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في العالم. وبلغت قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد إلى مجلس التعاون عام 2020م نحو26.1 مليار دولار أميركي (شكل 31).

شكل 31: الاستثمار الأجنبي المباشر في مجلس التعاون، 2020م

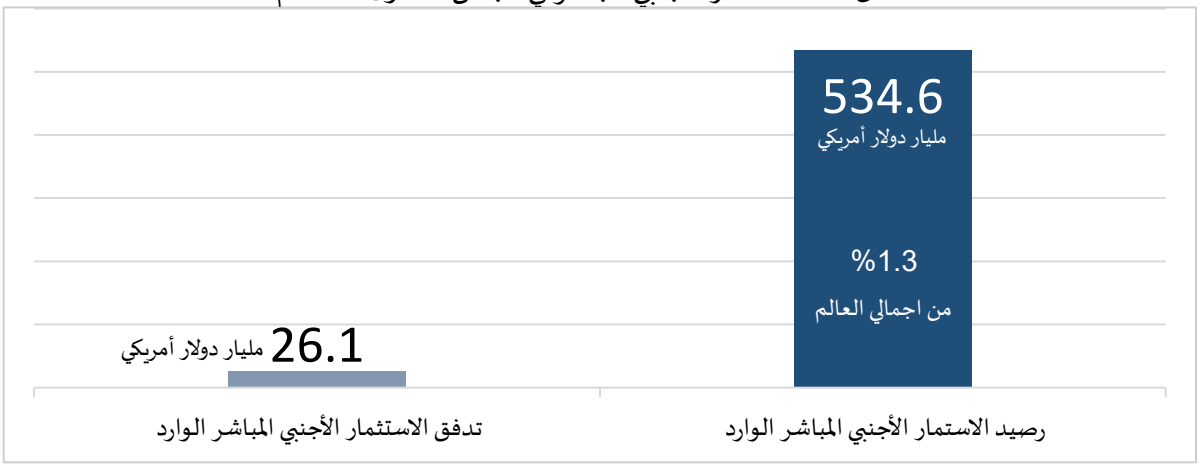

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

وبالنسبة لتوزع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى مجلس التعاون في عام 2020م، كانت المملكة العربية السعودية الأكثر استقطاباً له ممثلة ما نسبته 45.2% من الإجمالي وبقيمة بلغت 241.8 مليار دولار أميركي، تلتها دولة الإمارات العربية المتحدة بنحو 33.2%، في حين كانت حصة الدول الأخرى مجتمعة نحو 21.6% (شكل 32).

شكل 32: رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى مجلس التعاون ونسبته من الإجمالي (%)، 2020م

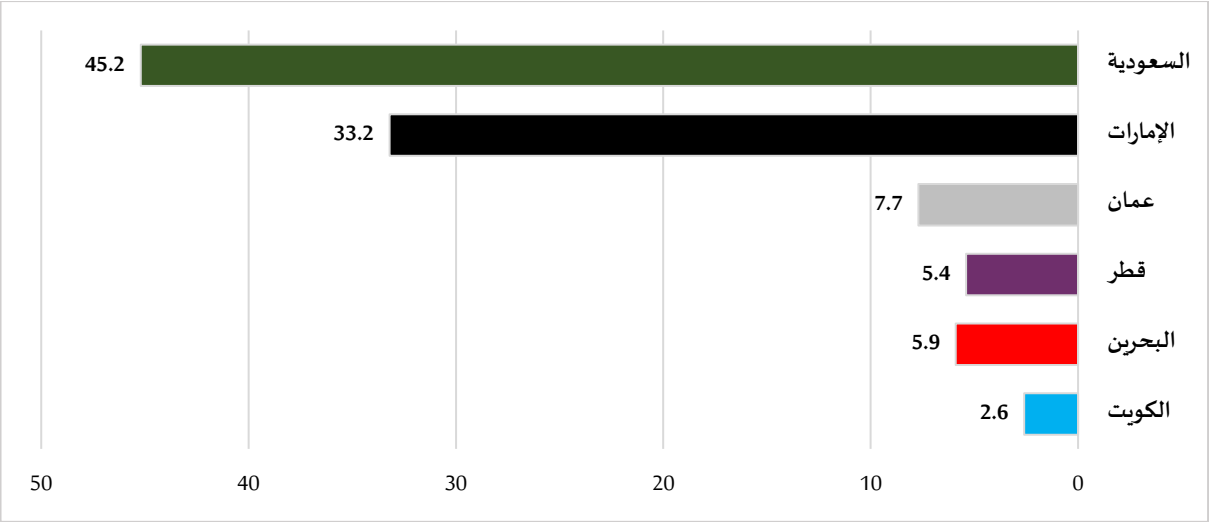

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

وشكل رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد نحو 37.6% من الناتج المحلي في مجلس التعاون في عام 2020م وهي نسبة منخفضة نسبياً مقارنة مع المتوسط العالمي البالغ 48.8%، ومتوسط الاقتصادات المتقدمة البالغ 58.0%، ومتوسط مجموعة العشرين (43.7%) والتي تمثل أكبر عشرين اقتصاد في العالم وتضم المملكة العربية السعودية (شكل 33).

شكل 33: رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى مجلس التعاون نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)، 2020م

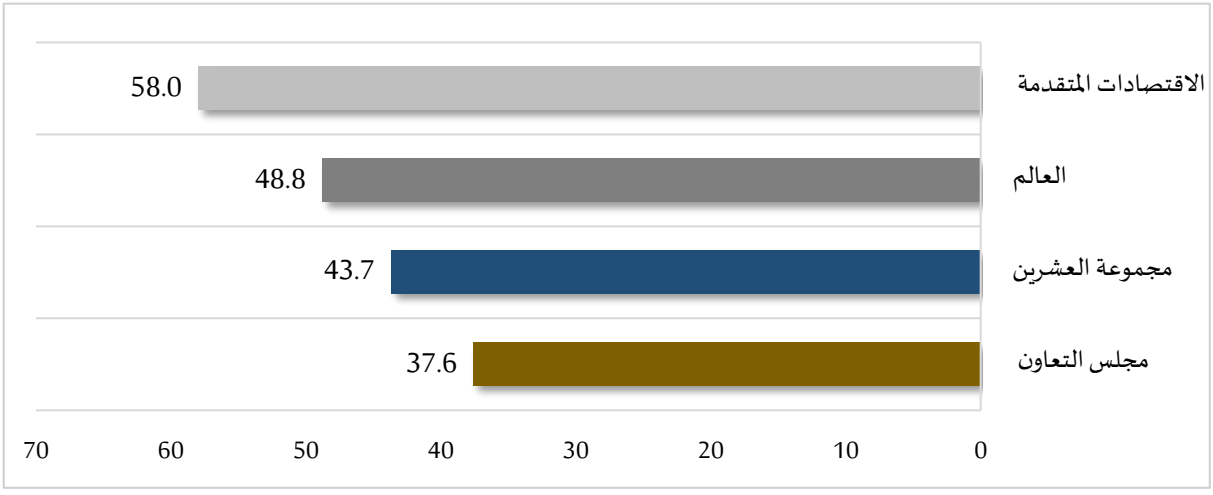

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

ومن حيث مصادر هذه الاستثمارات، فقد بلغت قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد البيني في مجلس التعاون نحو 55.3 مليار دولار أميركي في عام 2020م، أي ما نسبته 10.4% من إجمالي هذه الاستثمارات في دول مجلس التعاون. واستأثرت عشرة دول أجنبية فقط بنحو 35.3% من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى مجلس التعاون وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية (9.7%) وستة دول أوروبية هي المملكة المتحدة (6.1%)، وإيطاليا (4.3%)، وهولندا (3.6%)، ولوكسمبورغ (2.0%)، وألمانيا (1.9%) وفرنسا بنحو (1.8%) (شكل 34).

شكل 34: مصادر الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى مجلس التعاون، 2020م

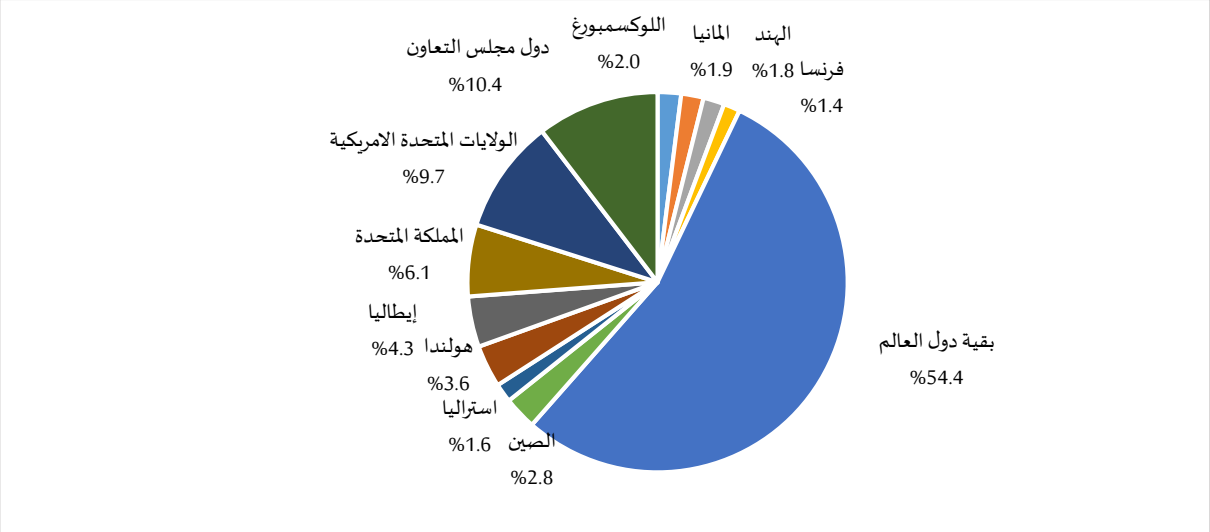

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

سابعاً: القطاع الخارجي

شهد أداء القطاع الخارجي لمجلس التعاون تحسناً ملحوظاً في عام 2021م، وذلك عقب الانكماش الكبير الذي شهدته الحركة التجارية العالمية والنشاط الاقتصادي عموماً في عام 2020م جراء تفشي جائحة كوفيد-19 والتدابير الاحترازية التي اتخذتها الدول للحد من الآثار السلبية على الصحة العامة وإجراءات التباعد الاجتماعي التي تم فرضها لحماية المواطنين، إضافة إلى تعثر سلاسل الإمداد التي تشكل عصب التجارة الخارجية والداخلية. وبطبيعة الحال، يعزى التحسن الكبير في عام 2021م إلى انطلاق مرحلة التعافي والتخفيف من التدابير الاحترازية التي اتخذتها الدول مما أعاد الحركة الاقتصادية والتجارية والمالية إلى مستويات جيدة.

التجارة الخارجية السلعية

وعلى مستوى التجارة الخارجية السلعية لمجلس التعاون فقد ارتفعت قيمة حجم التبادل التجاري إلى 1137.4 مليار دولار أمريكي في عام 2021م مقارنة بما قيمته 834.2 مليار دولار أمريكي في عام 2020م ، أي بارتفاع بلغت نسبته 36.4% مقارنة بمعدل انخفاض بلغ 22.1% في عام 2020م (اقل حجم تبادل تجاري خلال في الفترة 2015-2021م) (شكل 35). وحقق الميزان التجاري السلعي فائضا بما قيمته 185.3 مليار دولار أمريكي في عام 2021م مقاربة بفائض بلغت قيمته 42.9 مليار دولار أمريكي في عام 2020م.

شكل 35: حجم التبادل التجاري والميزان التجاري السلعي لمجلس التعاون، 2015-2021م

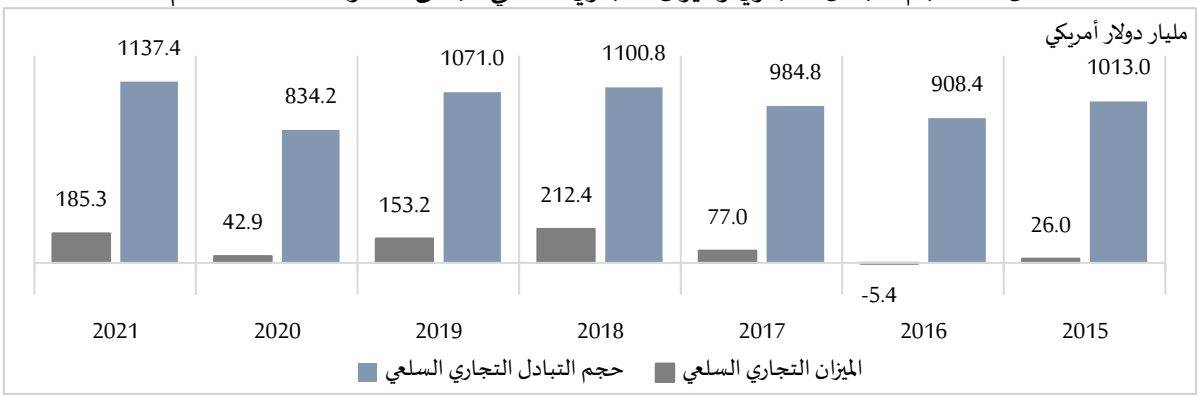

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

بلغت قيمةإجمالي الصادرات السلعية الخارجية لدول مجلس التعاون 661.4 مليار دولار أميركي في عام 2021م، بارتفاع نسبته 50.8% مقارنة مع قيمة هذه الصادرات في عام 2020م، وارتفعت كذلك قيم الصادرات السلعية النفطية وغير النفطية وإعادة التصدير خلال عام 2021م مسجلة نسب نمو مرتفعة جداً بعد التراجع الكبير الذي شهدته في عام 2020م، حيث سجلت الصادرات النفطية أعلى نسبة نمو بنحو 59.6% وتلتها الصادرات السلعية الوطنية غير النفطية بنحو 46.3 % وإعادة التصدير بنسبة 29% (شكل 36).

شكل 36: الصادرات السلعية لمجلس التعاون، 2020-2021م

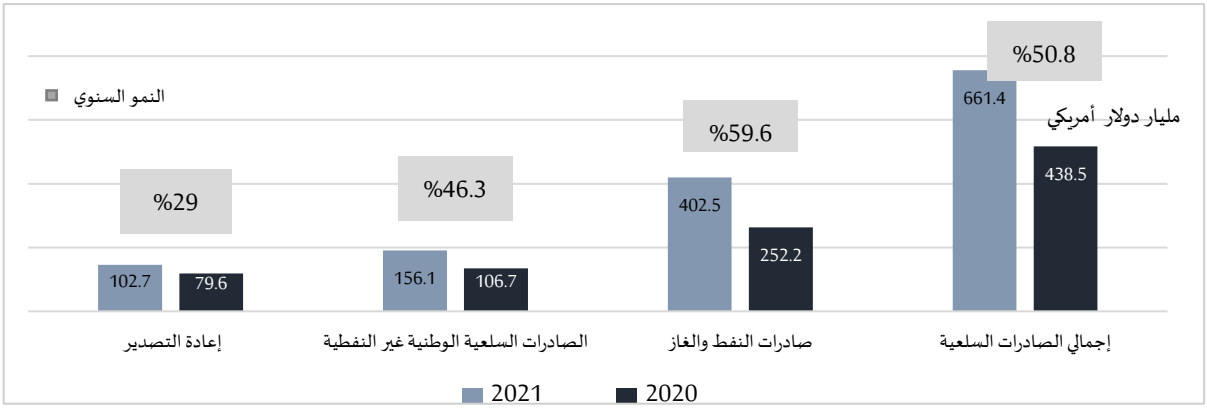

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

وبلغت قيمة إجمالي الواردات السلعية لمجلس التعاون من خارجه 476 مليار دولار أميركي في عام 2021م مقارنة بما قيمة 395.7 مليار دولار أميركي في عام 2020م، حيث نمت قيمة هذه الواردات بنسبة 20.3% بعد تراجع قيمتها بنسبة 13.8% في عام 2020م نتيجة لتداعيات جائحة كوفيد-19 (شكل 37).

شكل 37: الواردات السلعية لمجلس التعاون، 2015-2021م

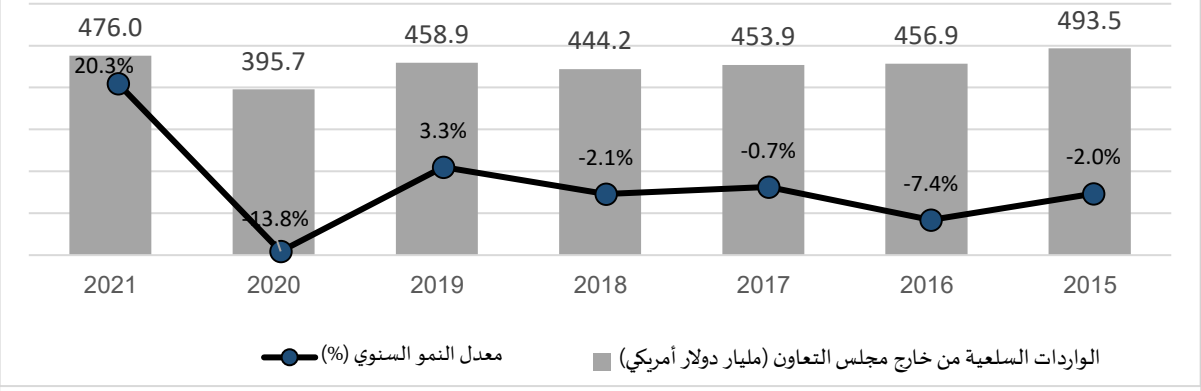

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

التجارة البينية

أما بالنسبة لإجمالي الصادرات السلعية البينية في مجلس التعاون، والتي تشمل الصادرات النفطية وغير النفطية وإعادة التصدير، فقد بلغت قيمتها نحو 94.6 مليار دولار أميركي في عام 2021م، أي بنسبة ارتفاع بنحو 19.7% مقارنة مع قيمتها في عام 2020م. أما الصادرات الوطنية السلعية البينية غير النفطية فقد بلغت نحو 35.1 مليار دولار أميركي في عام 2021م، أي بنسبة ارتفاع بلغت نحو 23.6% مقارنة مع عام 2021م، وبذلك شكلت 37.1% من إجمالي الصادرات السلعية البينية لمجلس التعاون (شكل 38).

شكل 38: الصادرات الوطنية السلعية البينية غير النفطية (%)، 2015-2021م

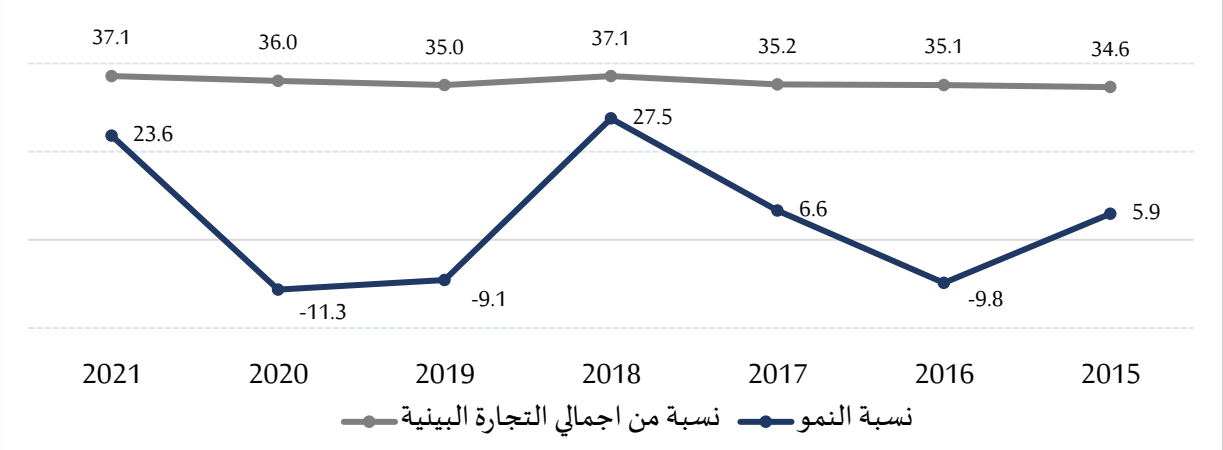

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

ثامناً: تحويلات العمالة الو افدة

بلغ مجموع تحويلات العاملين الوافدين في مجلس التعاون إلى الخارج نحو 127.2 مليار دولار أمريكي في عام 2021م، مقارنة مع نحو 116.5 مليار دولار أمريكي في عام 2020م، أي بزيادة بلغت نحو 9.2%، وذلك على أعقاب انخفاض قيمة تحويلات العمالة لأربعة أعوام متتالية منذ عام 2017م (شكل 39).

شكل 39: تحويلات العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون، 2015-2021م

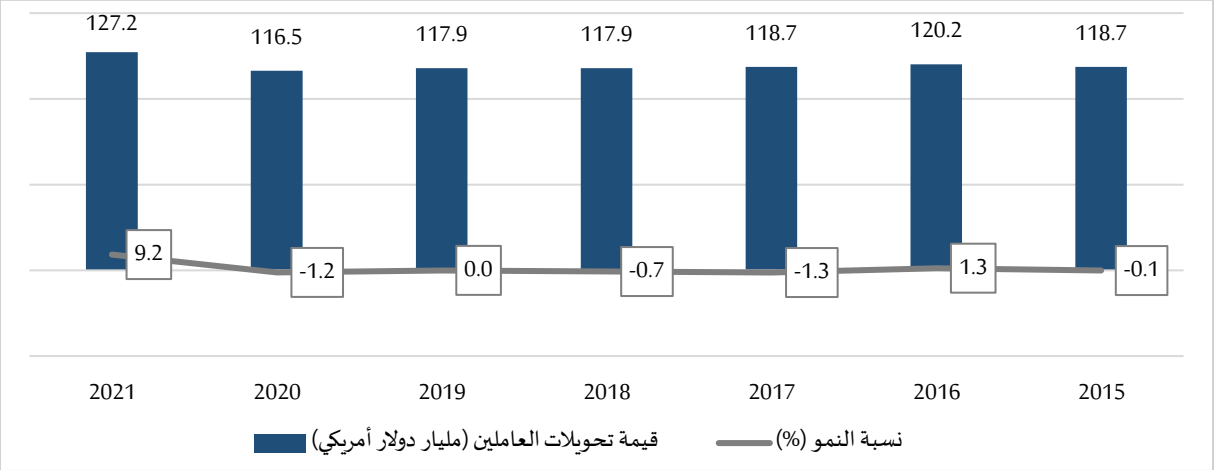

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

وعلى صعيد الدول الأعضاء، تفاوتت معدلات نمو تحويلات العمالة الوافدة بين دول مجلس التعاون حيث كانت أعلى نسبة ارتفاع في المملكة العربية السعودية بنحو 15.9%، في حين انخفضت التحويلات من دولتين هما مملكة البحرين بنحو 7.7% وسلطنة عمان بنحو 7.5% (جدول 3).

جدول 3: تحويلات العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون (مليار دولار أمريكي، %)، 2019-2021م

	2019	2020	2021	نسبة النمو (2020-2021م)
الإمارات	45.0	43.3	47.5	**9.7**
البحرين	2.9	2.7	2.5	**-7.7**
السعودية	30.3	34.3	39.8	**15.9**
عمان	9.1	8.8	8.1	**-7.5**
قطر	11.8	10.0	10.9	**8.8**

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

وشكلت تحويلات العاملين من دولة الإمارات العربية المتحدة ما نسبته 37.4% من مجموع تحويلات العاملين في مجلس التعاون في عام 2021م، تلتها المملكة العربية السعودية بنحو 31.3%. وتشكل تحويلات العاملين بمجلس التعاون ما نسبته 8.7% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لمجلس التعاون في عام 2021م. وشكلت نسبة تحويلات العاملين إلى الناتج المحلي الإجمالي في دولة الإمارات العربية المتحدة 12.7% وفي سلطنة عُمان 12.3%، وفي دولة قطر 7.2% وفي مملكة البحرين 7% وفي المملكة العربية السعودية 5.5% (شكل 40).

شكل 40: تحويلات العمالة الوافدة نسبة إلى الناتج المحلي في مجلس التعاون (%)، 2019-2021م

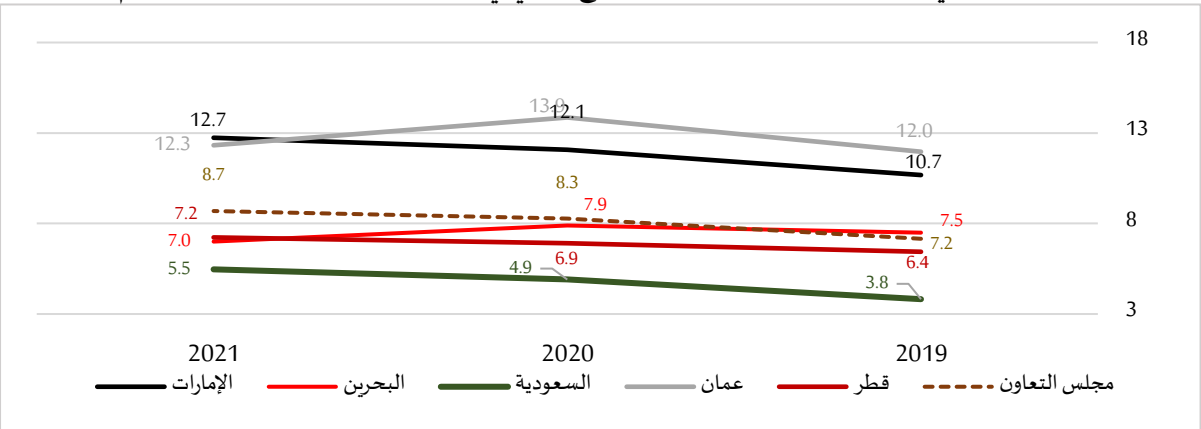

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

تاسعاً: القوى العاملة[2]

بلغ عدد العاملين في دول مجلس التعاون[3] نحو 28.5 مليون عامل في عام 2021م، مرتفعاً بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ 1.2% خلال الفترة 2017-2021م. ولا زالت نسبة العمالة المواطنة قليلة مقارنة مع العمالة الوافدة، حيث بلغت نحو 35.8%من إجمالي العمالة الكلية في عام 2021م، الأمر الذي يشير إلى أن معدلات التوطين المأمولة لم يتم تحقيقها (شكل 41).

شكل 41: التوزيع النسبي للعمالة حسب الجنسية في مجلس التعاون (%) 2017-2021م[3]

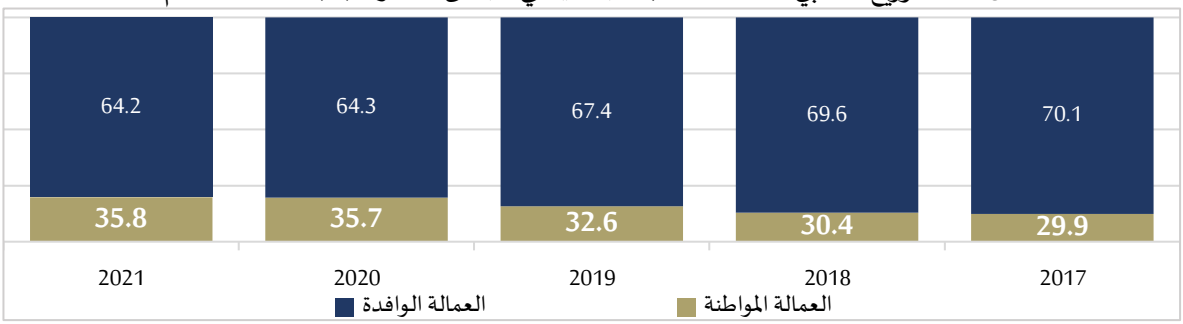

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

2 بيانات أولية (بيانات المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان ودولة قطر ودولة الكويت للعام 2020م)

3 بيانات دولة الإمارات العربية المتحدة من منظمة العمل الدولية

وشهد مجلس التعاون ككل نمط تغير إيجابي باتجاه ارتفاع نسب نمو العمالة المواطنة، حيث ارتفعت بنحو 9.0% و0.1% في عامي 2020م و2021م على التوالي (شكل 42). تزامن ذلك مع تراجع نسب نمو العمالة الوافدة حتى عام 2020م، لتستعيد العمالة الوافدة نموها بشكل بسيط في عام 2021م بما نسبته 0.1% (شكل 43).

شكل 42: نسب تغير العمالة الوافدة في مجلس التعاون (%)[3]، 2017-2021م

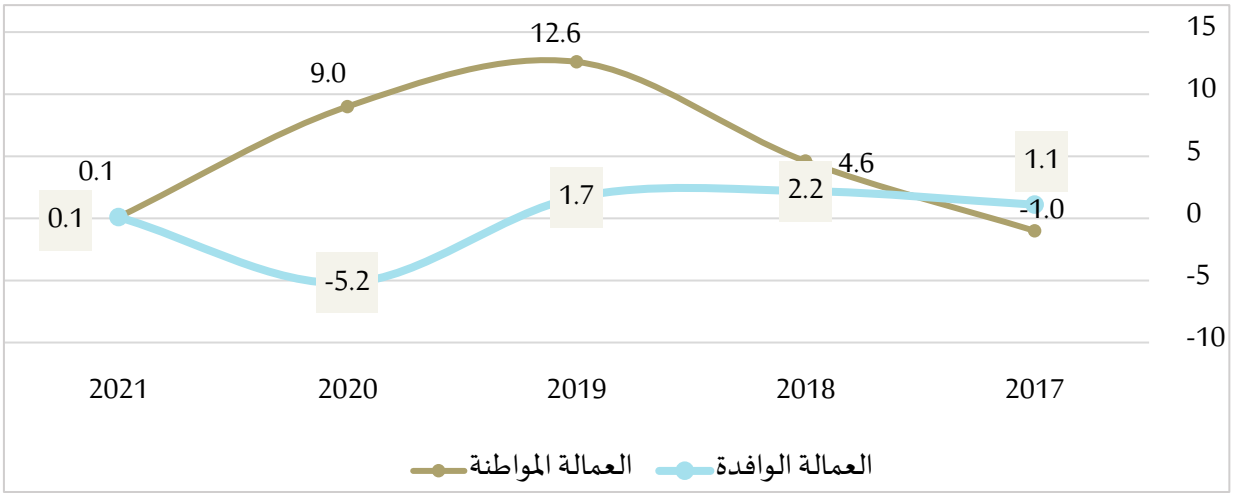

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

شكل 43: نسب تغير عدد العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون (%)[3]، 2017-2021م (%)

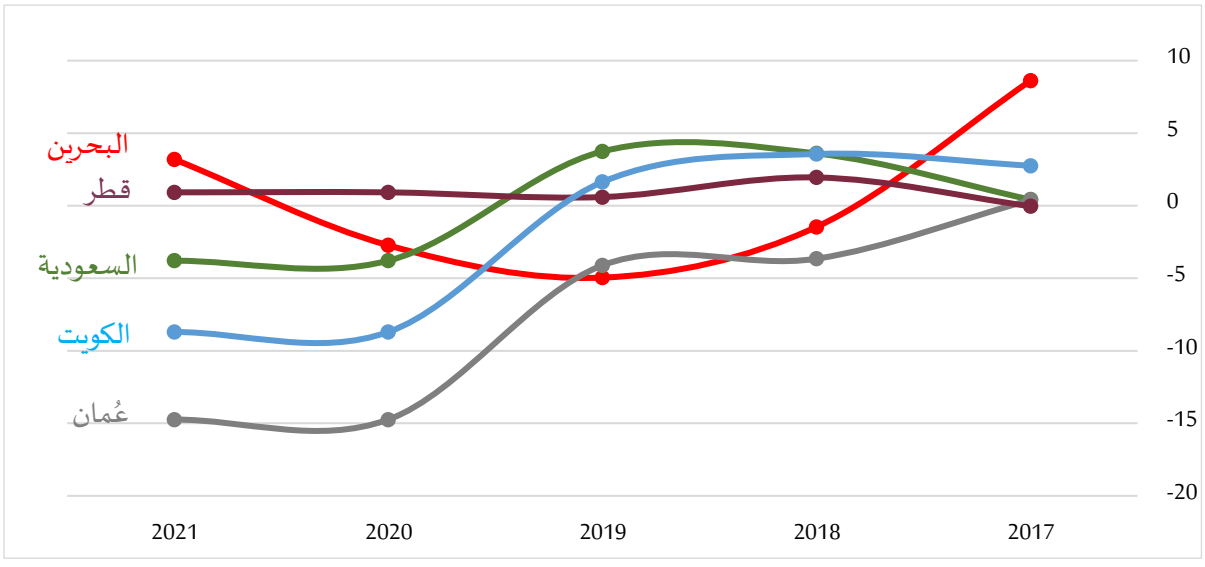

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

سجلت بعض دول مجلس التعاون معدلات بطالة عالية، في حين شهد بعضها الآخر استقرارا في المعدل (شكل 44) . ونظرًا لاختلاف منهجيات الاحتساب بين دول مجلس التعاون؛ فإن هذه المعدلات تعتبر غير قابلة للمقارنة.

شكل 44: معدل البطالة للمواطنين في دول مجلس التعاون (%)، 2017-2021م

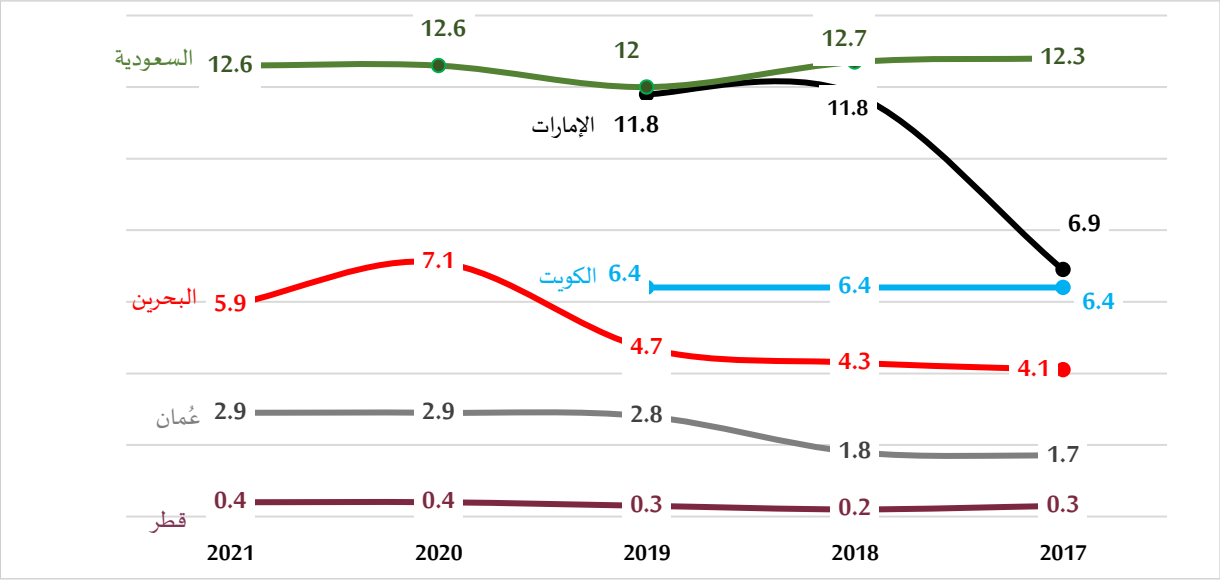

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

مصادر البيانات

1- المركز الإحصائي الخليجي http://www. gccstat.org

2- المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء، دولة الإمارات العربية المتحدة http://www.fcsa.gov.ae

3- هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، مملكة البحرين http://www.cio.gov.bh

4- الهيئة العامة للإحصاء، المملكة العربية السعودية http://www.stats.gov.sa

5- المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، سلطنة عُمان http://www.ncsi.gov.om

6- جهاز التخطيط والإحصاء، دولة قطر http://www.qsa.gov.qa

7- الإدارة المركزية للإحصاء، دولة الكويت http://www.csb.gov.kw

8- هيئة الأوراق المالية والسلع، دولة الإمارات العربية المتحدة https://www.sca.gov.ae

9- مصرف البحرين المركزي https://www.cbb.gov.bh

10-هيئة السوق المالية، المملكة العربية السعودية https://cma.org.sa

11-الهيئة العامة لسوق المال، سلطنة عُمان https://cma.gov.om

12-هيئة قطر للأسواق المالية https://www.qfma.org.qa

13-هيئة أسواق المال، دولة الكويت https://www.cma.gov.kw/ar/web/cma

14-مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي www.centralbank.ae

15-مصرف البحرين المركزي https://www.cbb.gov.bh/

16-البنك المركزي السعودي https://www.sama.gov.sa

17-البنك المركزي العماني https://cbo.gov.om

18-مصرف قطر المركزي http://www.qcb.gov.qa/

19-بنك الكويت المركزي https://www.cbk.gov.kw/

20-صندوق النقد العربي https://www.amf.org.aer

21-صندوق النقد الدولي https://www.imf.org

22-أداء أسواق المال العالمية https://www.investing.com

23-وكالة الطاقة الأمريكية https://www.eia.gov

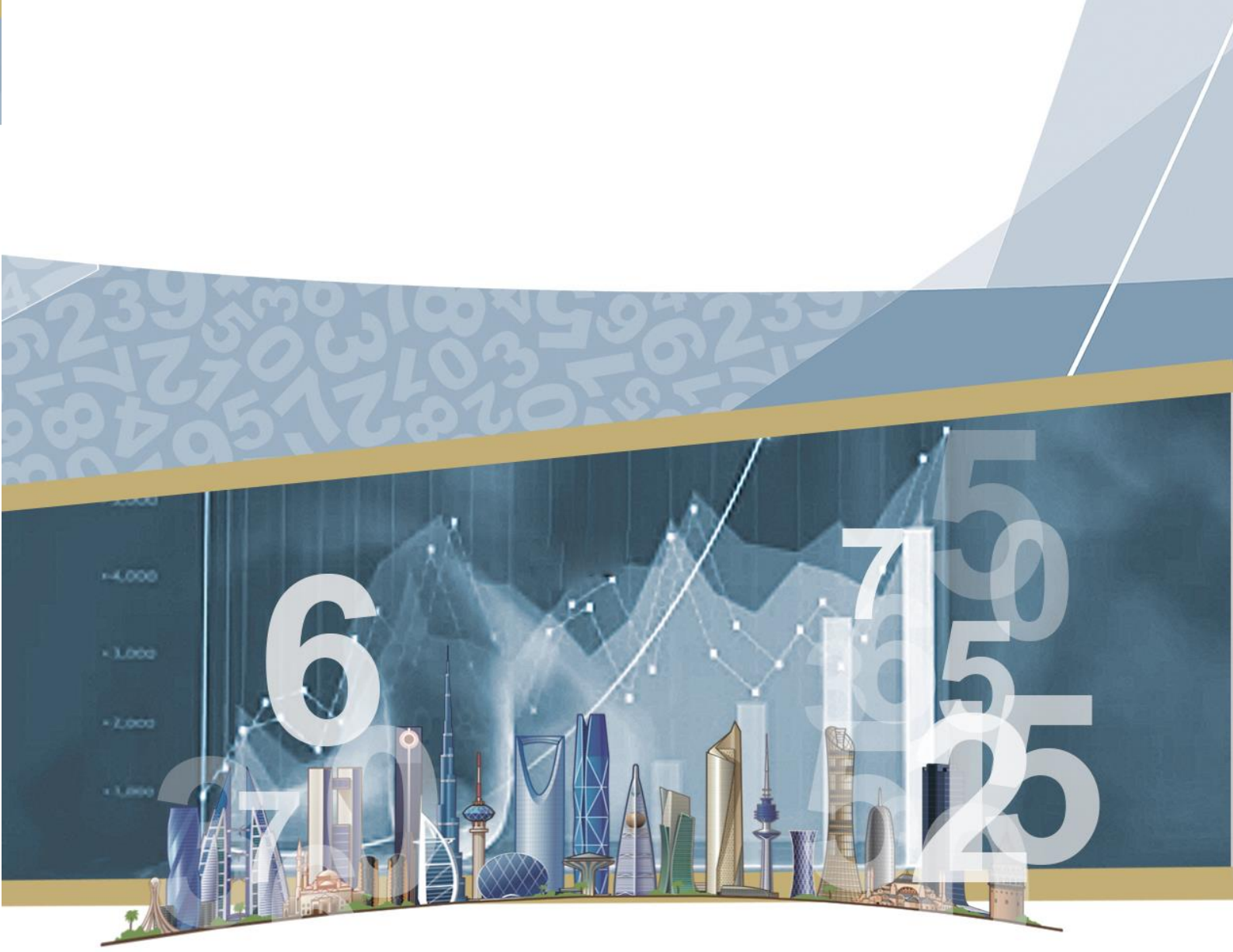

المـركـز الإحـصائي
لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
GCC-STAT

ص.ب: 840، الرمز البريدي: 133
سلطنة عمان

P.O.Box:840, PC:133
Sultanate of Oman

+ 968 24346499 :

+ 968 24343228 :

http:// www.gccstat.org

https://facebook.com/gccstat

twitter.com/gccstat

info@gccstat.org